

مركز دراسات المرأة



رؤية تأصيلية لاتفاقية القضاء على
جميع اشكال التمييز ضد المرأة

اعداد الأستاذة

عواطف عبد الماجد ابراهيم



مركز دراسات المرأة
مركز دراسات المرأة

**موقف الإسلام من اتفاقية القضاء
علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة**

إعداد الأستاذة

عواطف عبد الماجد إبراهيم

باحثة ومترجمة

تقديم

الكتاب الذي بين يدي القارئ يتناول بالنقد والحوار وثيقة من وثائق أجهزة الأمم المتحدة معروضة على الدول الأعضاء في المنظمة للنظر فيها والتوقيع عليها.

وقد ذكرت المؤلفة أن هذه الوثيقة حين وضعت لم تشارك الدول الإسلامية في صياغتها ولكنها مطلوب منها اليوم الموافقة عليها بجمليتها وأنه من التحفظات التي تبديها هذه الدول الإسلامية لا يعتد بهد في نظر القوى التي تريد نظاماً ثقافياً واحداً أن يهيمن على العالم، وتريد أن تستخدم ذراع المنظمة الدولية في إخضاع المجتمعات لهيمنة سياسية وثقافية، فيما يشبه ويقارب الحكومة العالمية التي تبشر بها بروتوكولات صهيون.

إن المسلمين الذين يمثلون ربع سكان العالم اليوم، وهم أسرع مجتمعاته نمواً في المواليد لا تناسبهم هذه الاتفاقية، ولا تتلاءم مع دينهم ولا موروث عاداتهم، ومع ذلك فإنهم تتجاهلهم المنظمات الدولية تجاهل الدليل المستضعف.

ويقضي الأمر حين تغيب نعيم ولا يستأذنون وهم شهود

ومن عجب أن الشواهد الواضحة من الإحصاءات والأخبار تؤكد أن نظام الأسرة الإسلامي هو أكثر الأنظمة الاجتماعية استقراراً وهو العامل الأول في انخفاض الجريمة وتدنى نسبة الأمراض الخطيرة بين

المسلمين ثم يراد لهم أن يسلكوا مسالك المجتمعات الصناعية التي أفضت
بها أنظمتها الاجتماعية إلى دركات الفوضى والفساد لا تدري كيف
الخروج منها. فتأمل !

لقد سعدت جداً أن الأخت الأستاذة عواطف تصدت لهذه
القضية المعاصرة ذات المساس بمستقبل الحياة الاجتماعية، وناقشت
الوثيقة نقاشاً علمياً دقيقاً، وعرضت النصوص المستهدفة بالنقاش عرضاً
أميناً ولم تذهب مذهب الكثيرين من المؤلفين المسلمين الذين يجنح بهم
الغضب أحياناً إلى أودية التعبير العاطفي الغاضب، بل أبدت موقفاً مبدئياً
ولكنه عقلاني وصارم ومسنود بالفكر.

ثم إنني أحمد لمركز دراسات المرأة الالتفات لهذه القضايا، وما
قدمه للمكتبة الإسلامية بل للفكر العالمي من إسهام مقدر، إذ أن العالم
يهمه أن يعرف موقف الإسلام والمسلمين من هذه الهياكل التي ظلت
تحتاج عالمنا الإسلامي من حين لآخر بشعارات وأفكار مصدرها - كما
ذكرت المؤلفة - الحضارة الغربية وفلسفتها المادية، ولكنها في هذه المرة
تأتينا في ثوب الاتفاقيات الدولية. أما المؤلفة فقد برئت ذمتها بهذا
الكتاب.

أ.د. عبد الرحيم علي

مدير جامعة أفريقيا العالمية

إهداء

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة
والسلام على نبي الهدى محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه ومن
اهتدى بهداه.

أهدى هذا الكتاب إلى زوجي الذي ساندني وشد من أزرى،
وإلى أبنائي وبناتي الذين صبروا على انشغالي. وإلى روح والدي
الذين كانا من المتعلمين القلائل في مجتمعهما ونحن صغار والذين
غرسا في نفوسنا حب العلم والتعلم، والله أسأل أن يرحمهما كما
ربياني صغيرة، وأن ينزل علي قبريهما شآبيب رحمته ويجعل الجنة
مناهما.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للبروفيسور عبد الرحيم على
الذي كانت لملاحظاته القيمة على ما كتبت عظيم الأثر على الرغم من
انشغاله وعظم مسؤولياته.

والشكر أجزله للأخوات بمركز دراسات المرأة اللاتي أولين هذه
الاتفاقية الدولية ما تستحقه من اهتمام، وعقدن لها اللقاءات التي
جمعت بين أهل الاختصاص والمهتمات بقضايا المرأة، خاصة والمركز
يعنى بدراسة قضايا المرأة على النطاق المحلى والإقليمي والعالمي
وتأصيلها .

وقد قمت بإعداد هذه الدراسة بتكليف من المركز الذي كان
لعونه الدور الأكبر في أن يرى هذا الكتاب النور .

وأتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة حكمت حسن سيد أحمد التي
قامت بمراجعة الكتاب لغوياً . وأسأل الله أن يسدد خطى المركز على
طريق الحق والخير، إنه نعم المولى ونعم النصير .

عواطف عبد الماجد إبراهيم

مركز دراسات المرأة

الخرطوم يونيو/ ١٩٩٩م

المقدمة

بعد مرور عشرين عاماً على إجازة الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ما زال الجدل محتدماً حولها، فهناك من يؤيد التوقيع عليها، وهناك من أبدى تحفظه على ما يخالف الشريعة الإسلامية من موادها، وهناك من عارض التوقيع على الاتفاقية بحكم أنها نصت في المادة "٢٨" منها بأنه " لا يجوز إبداء أى تحفظ يتعارض مع روح الاتفاقية وغرضها "، مؤكدة في تفسيره^١ (بأن هذا النوع من التحفظ يخالف قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي، ولهذا فإنه يعتبر ساقطاً وباطلاً).

وقد أدخلت بعض الدول الغربية ما أسمته (الاعتراض) على مثل هذه التحفظات، وركزت في ذلك على تحفظات بعض الدول الإسلامية بحجة أنها تتعارض مع روح الاتفاقية. علماً بأن

^١ / كتاب الاتفاقية واللجنة صحيفة وقائع رقم (٢٢) الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتاريخ يوليو ١٩٩٥م.

هناك اتجاه دولى عام لإلغاء تحفظات الدول بحلول العام ٢٠٠٠ م.

لكل ذلك لابد من إخضاع هذه الاتفاقية للدراسة المتأنية والبحث الموضوعى المستفيض، ودراسة ما يمكن أن يترتب على التوقيع عليها من نتائج فى المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية قبل اتخاذ قرار بشأنها. فالاتفاقية تحتوى على مواد يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذرى فى النظام الاجتماعى، ومن بين موادها ما يتعارض، صراحة أو ضمناً، مع الدين الإسلامى، فضلاً عن أن تطبيق بعض موادها يؤدي إلى نتائج سلبية غير مرغوب فيها، ويقنن بعضها الآخر لنشاط المنظمات الأجنبية ذات الأهداف المتعارضة مع مصالح الدول وأسبقياتها فى الريف والحضر^٢.

من المأمول أن يساهم هذا الكتاب فى إلقاء الضوء على هذه الاتفاقية ودراستها، ليس فى الجانب القانونى فحسب، بل فى

^٢ منظمات تنظيم الأسرة الأجنبية أو التابعة للأمم المتحدة كما سيفصل لاحقاً

جميع الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتعرض لها الاتفاقية.

إن غياب الرأي الإسلامي عند إعداد هذه الاتفاقية هو مدعاة للمطالبة بمراجعتها، ولذلك لا يمكن وصفها بأنها اتفاقية دولية لأنها تطرح حلولاً لمشاكل المرأة تقوم على الفكر الغربي المادي العلماني الذي يهمل دور الدين في المجتمع، ولم يراع التباين الثقافي الواسع بين المجتمعات، واختلاف أوضاع المرأة ومشكلاتها من مجتمع إلى آخر، واختلاف الموروث التاريخي والديني والوضع الجغرافي والاقتصادي. فإن ما يصلح لحل مشاكل المرأة في الدول المتقدمة قد لا يصلح بالضرورة لحل مشاكلها في الدول الأخرى، كما أن تطبيق بعض بنود الاتفاقية سيقود إلى بروز تعقيدات أخرى جديدة على أرض الواقع. ثم أن المشكلات التي نبحت عن القيم الغربية تحمل على الشك في صلاحيتها لتكون نموذجاً يحتذى به على نطاق العالم.

نصت الاتفاقية في مادتها الثانية على "إبطال القوانين والأعراف دون استثناء لتلك التي تقوم على أساس ديني،

واستبدالها بقوانين دولية"، وهي بذلك تخول للاتفاقات الدولية حق إلغاء القوانين والتشريعات الوطنية والدينية، وتمنح القانون الدولي الحاكم والهيمنة على سائر الدساتير والتشريعات الوطنية، وفي ذلك مساس بسيادة الدول وتهميش لقيم وثقافت الدول النامية، وفرض ثقافة آحادية على الشعوب وعدم اعتراف بالتنوع الثقافي والديني. وبذلك فإن هذه المادة تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على "احترام حقوق الاعتقاد والممارسة". وليس أدل على تعارض لاتفاقية أحكام الشريعة الإسلامية من أن ثمان عشرة بنداً متفرقة في سبع من موادها تعارض قوانين الأسرة في الإسلام.

ومعلوم أن (من حقائق الإسلام الثابتة أنه ليس عقيدة فحسب، بل هو عقيدة ونظام حياة يشمل جميع شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأحكام الأسرة فيه كأحكام الصلاة والصيام، والخروج على جزئية منه كالخروج منه كله)^٢ لقوله تعالى: "أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون

^٢د. فاطمة عمر نصيف: قضية المرأة

ببعض، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا
ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما
تعملون" ^٤ كذلك قال تعالى: "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا
قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم،
ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً" ^٥

لقد منحت الاتفاقية المرأة حقوقاً دون أن تلزمها بواجبات،
وذلك مدخل لكسب تأييد النساء لها، ومن البديهي أن
الحق لا بد أن يقابله واجب ليقود إلى التوازن المطلوب في
المجتمعات.

تطرح الاتفاقية المساواة المطلقة والتماثل التام بين الرجل
والمرأة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والرياضية والقانونية كحل أوحده وأساسي،
مقننة بذلك ممارسة المرأة لجميع أنواع المهن، الشاقة منها
واليسيرة، وتلقاها لنفس التدريب المهني المتقدم والمتكرر الذي

^٤ سورة البقرة الآية (٨٥)

^٥ سورة الأحزاب الآية (٣٦)

يتلقاه الرجل وكذلك أعمال التلمذة الحرفية لتتساوى مع الرجل في تقلد المناصب الدستورية والنيابية وقيادة الجيش والدولة. وتنادى الاتفاقية بتعميم موانع الحمل والترويج لها في الريف والحضر وإدخال معلوماتها في مناهج التعليم لتقلل المرأة من إنجابها و تتفرغ للعمل المأجور خارج البيت. ونسبة لصعوبة التوفيق بين الإنجاب المتكرر الذى يشمل معاناة الحمل ورعاية الرضع بالإضافة إلى أعباء البيت والعمل معاً، فالمرأة العاملة كثيراً ما تضطر لاستخدام موانع الحمل للتقليل من نسلها وهذا ما أثبتته الإحصاءات التى أجرتها إحدى وكالات الأمم المتحدة فى أربعين دولة نامية وتبين من تلك الإحصاءات أنه كلما كثر عدد النساء العاملات كلما قل مستوى الخصوبة فى الدولة^٦.

وتتخذ الاتفاقية المذكورة مثلاً تحتذى به الأنوثة، بل إن موادها تقدم المرأة وكأنها رجل فى صفاتها وقدراتها، وهو نفس مفهوم الحركة الأنثوية (*Feminism Movement*)

^٦ Population & Women.U.N.No.1 1994

التي تدعى أن اختلاف المرأة والرجل ناتج عن البيئة والتنشئة وليس لاختلاف خصائصهما الفطرية مما حدا بدعاة هذه الحركة لاستعمال لفظة النوع (*Gender*). وتطالب الاتفاقية المرأة بالقيام بجميع الأعمال التي يقوم بها الرجل، شلقة كانت أو يسيرة، وبذلك فهي تلقى على المرأة أعباء إضافية من أجل توفير لقمة العيش، وتجعلها تعيش في صراع نفسي بين متطلبات العيش وبين مشاعر الأمومة.

وتنظر الاتفاقية للمرأة كفرد وليس كعضو في أسرة يتكامل فيها الرجل والمرأة، وتجعلها في حالة صراع وتنافس دائم مع الرجل. وبالمقابل فإن الإسلام يسمو على معيار النوع (*Gender*)، ويجعل الالتزام الأخلاقي والتقوى معياراً للتفوق لقوله عز وجل: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم " ^٧. ولا يعنى ذلك أن الإسلام يعترض على عمل المرأة خارج بيتها، إذ لا يوجد نص شرعى يمنع المرأة من العمل ما دام العمل مشروعاً وما دامت هى ملتزمة فيه

^٧ سورة الحجرات الآية (١٣)

ما دام العمل مشروعاً وما دامت هي ملتزمة فيه بأداب
الشرع بحيث لا يكون على حساب أسرتها. يحدثنا التاريخ
والسيرة أن بعض المسلمات في صدر الإسلام مارسن التجارة
والزراعة والحرف اليدوية والتمريض، وشاركن في الجهاد وفي
الشورى واختيار الخليفة وفي البيعة والهجرة والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر حتى أنكرن على الخلفاء. وحرّم الإسلام
التمييز بين الأولاد البنات في المعاملة في الأسرة، ومنح المرأة
من التعليم والملكية والتصرف في أموالها قبل الزواج وبعده،
وساوى بين الجنسين في الإنسانية والمسؤولية والجزاء. وقد
أحصى الباحثون مائة حق أعطاه الإسلام للمرأة^٨. وقد برزت
عالمات كبريات على مدار التاريخ

الإسلامي وعلى رأسهن السيدة عائشة (رضي الله عنها) التي
قال عنها ابن أختها عروة بن الزبير: (ما رأيت أحداً أعلم

^٨ انظر النشرة التي أصدرتها الجمعية الطبية الإسلامية ببريطانيا لمؤتمر المرأة العالمي الرابع
بيكين.

بطب ولا فقه ولا شعر من عائشة) والمعروف أن السيدة عائشة أخذ عنها العلم كبار الصحابة، كما برزت كذلك الطبييات والفقيهات وراويات الأحاديث.

إن تدنى أوضاع المرأة المسلمة الراهن لا يمكن أن ينسب لأحكام الشريعة، وكما يرى مالك بن نبي: (إن ذلك يحتاج إلى تحديد في المسلم لا تحديد في الإسلام الذى كان أول تشريع يعطى المرأة حقوقاً واسعة)^٩. ويقول العلامة محمد الغزالي: (بأن الذين ينادون بالمساواة التامة على أساس علماني هم أنفسهم يطالبون بعدم المساواة في بعض الأمور بسبب وضع المرأة الطبيعي الخاص فيعفونها من العمل في المناطق النائية والأوقات المتأخرة ومن الأعمال العنيفة في فترة الحمل)^{١٠}.

ويرى محمد أبو القاسم حمدان: (بضرورة طرح مفكرى العالم الإسلامي لتصوراتهم حول فعالية دور المرأة المسلمة في

^٩ مالك بن نبي: شروط النهضة.

^{١٠} محمد الغزالي: قضايا المرأة المسلمة.

مجتمعها بعمق في إطار المبادئ والقيم الإسلامية فلا مساواة على الطريقة الغربية ولا تعطيل لفعاليتها ودورها في المجتمع^{١١} إن إخراج المرأة بهذه الصورة الشاملة التي تدعو لها الاتفاقية يضر بفئات المسنين والعجزة والأطفال داخل الأسر، وكم من شعارات واختراعات جديدة انبهر بها الناس أول الأمر ولكن لم تلبث أن أثبتت التجربة فشلها أو ضررها بالإنسان أو البيئة. وهذا ما يفرق بين القوانين الربانية والقوانين الوضعية، فالأولى تتميز بالثبات لأنها من وضع الخالق العليم والثانية تخضع للتجربة فإما ثبت نجاحها فاستمرت أو فشلها فألغيت.

تحصلت المرأة في الغرب على حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد صراع وكفاح طويل وثورات على مفاهيم بالية، في حين أن الإسلام أعطى المرأة حقوقها منحة قبل أن تطالب بها وهي موجودة في أصولنا الثقافية ولا نحتاج إلى التوقيع على المواثيق، ولكننا في حاجة إلى إحيائها

^{١١} محمد أبو القاسم حمدان: المرأة بين التقاليد الإسلامية والتقاليد الغربية

وتنقيحها من العادات والتقاليد المخالفة للشرع ومن التأويلات الخاطئة لبعض الفقهاء، والعمل على إزالة الظلم الواقع على المرأة في مجتمعاتنا. كما أن مجرد استعادة الحقوق والامتيازات الممنوحة للمرأة في التشريع لا يكفي لتحسين وضعها، بل لابد من التوعية بها عن طريق التعليم ووسائل الإعلام المختلفة.

وأخيرا وليس آخرا، سألت العلامة البروفيسور عبد الله الطيب، رئيس مجمع اللغة العربية بالسودان، عن صحة لفظ التمييز ضد المرأة كترجمة للعبارة الإنجليزية (*Discrimination against Women*) فأجاب بأن هذه الترجمة غير صحيحة وكان ينبغي أن تترجم إلى الظلم أو الإجحاف. إلا أنه للأسف أصبح مصطلحا متعارفا عليه في هذه الاتفاقية ولا خيار لنا إلا باستعماله.

الفصل الأول

نبذة تاريخية عن معاهدات حقوق المرأة

أعدت مفوضية مركز المراه بالأمم المتحدة معاهده حقوق المرأة السياسية عام ١٩٥٢م، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. ثم أعدت إعلانا خاصا بإزالة التمييز ضد المرأة، أجاز ذلك الإعلان في عام ١٩٦٧م، ودعا إلى تغيير المفاهيم وإلغاء القوانين والعادات السائدة التي تفرق بين الرجل والمرأة مع الاعتراف بأن المنظمات النسائية غير الحكومية هي القادرة على إحداث هذا التغيير.

ثم بدأت المفوضية - بعد إجازة الإعلان - في إعداد معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٧٣ واکملت إعدادها في عام ١٩٧٩م، واعتمدها الأمم المتحدة في ١٨/١٢/١٩٧٩م، وأصبحت سارية المفعول في

١٩٨١/١٢/٣ م بعد توقيع خمسين دولة عليها في
١٢. ١٩٨١/١٢/٣ م.

الصكوك الأساسية التي قامت عليها الاتفاقية:-

١/ ميثاق الأمم المتحدة.

٢/ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الذي صدر عن الأمم
المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨ م.

٣/ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد
الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصنادران في
١٦/١٢/١٩٦٦ م، والبروتوكول الاختياري الذي الحق بهما في
١٥/٧/١٩٦٧ م.

ومن مبادئ حقوق الإنسان (العالمية) على الرغم من وجود
اختلافات تاريخية وثقافية ودينية على نطاق العالم.^{١٣}

^{١٢} كتاب الاتفاقية واللجنة، مرجع سابق.

^{١٣} كتاب الاتفاقية واللجنة، مرجع سابق

الدول الموقعة على الاتفاقية: .

هناك عدد من الدول وقعت على الاتفاقية وعدد من الدول تحفظت على بعض موادها.

ومن تحفظات الدول ما كان لأسباب دينية كتحفظات الدول المسلمة ومنها ما كان لأسباب قانونية أو دستورية. انضمت الى الاتفاقية إحدى عشره دولة عربية من بين الدول العربية الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية. وهذه الدول هي الأردن والجزائر وجزر القمر والكويت والعراق والمغرب وتونس ولبنان وليبيا ومصر واليمن. ومن الدول الإسلامية التي صادقت على الاتفاقية: إندونيسيا والباكستان وبنغلاديش وتركيا وماليزيا. وقد تركزت تحفظات الدول العربية على المادة (٢) التي تتعلق بحظر التمييز في دساتير الدول وتشريعاتها، والمادة بالحياة السياسية والمادة (٩) وتتعلق بقوانين منح الجنسية للمرأة والمادة (١٥) وتتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في الأهلية القانونية وقوانين السفر والسكن والإقامة. والمادة (١٦) وتتعلق بقوانين الزواج

والأسرة والمادة (٢٩) وتتعلق برفع الخلاف في تفسير الاتفاقية أو تطبيقها بين الدول الأطراف الى محكمة العدل الدولية.^{١٤} ومما يجدر ذكره إن الولايات المتحدة وسويسرا لم تصادقا بعد على هذه الاتفاقية^{١٥}

وصف موجز للاتفاقية وتبعاتها القانونية: .

تقوم الاتفاقية على مبدأ المساواة المطلقة والتماثل التام بين المراه والرجل في التشريع وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي التعليم والعمل والميراث والرياضة والأنشطة الترويحية والثقافية وفي الحريات العامة وفي قوانين الأسرة وقوانين منح الجنسية وفي الحق في اختيار محل السكن والاقامه وفي الاهليه القانونية.

تتكون الاتفاقية من ثلاثين ماده مصاغه بصياغة ملزمة قانونا للدول التي تصادق عليها، وبمقتضاها يتوجب على الدوله الطرف في الاتفاقية ازاله التمييز في تشريعاتها وابطال كافه

^{١٤} تطبيق الاتفاقية في الدول العربية، ورقة صدرت حديثا عن اليونسيف ويونيغام بالأمم المتحدة.

^{١٥} سراج الدين حامد يوسف مدير الإدارة القانونية السابق ببعثة السودان بالأمم المتحدة

اللوائح والقوانين والأعراف المخالفة للاتفاقيه واستبدالها بقوانين تجسد مبدأ المساواه فى الدساتير والتشريعات , وإنشاء محاكم لحظر التمييز ووضع عقوبات للمخالفين , وإتاحة المجال للنساء لتقديم الشكاوى أمام المحاكم. وعلى الدولة الطرف أن ترفع تقريراً للجنة التى أنشأتها الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ الدول الأعضاء للاتفاقيه، وأن تفصل فيه ما اتخذ من خطوات لتنفيذ الاتفاقية مع وصف مفصل لالتزام الدولة بكل مادة على حده، ثم ترفع الدولة بعد ذلك تقريراً كل أربع سنوات يشتمل على تقرير مفصل عن الهيكل القانونى والسياسى للدولة المعنية، ويشتمل التقرير كذلك على وضع المرأة فى الدولة وفى المنظمات غير الحكومية. وللمنظمات غير الحكومية المعتمدة الحق فى رفع تقارير مماثلة للجنة الاتفاقية، وإيفاد من يمثلها عند دراسة تقرير الدولة. كما تفتح لجنة الاتفاقية المجال للشكاوى الفردية.

لجنة إزالة التمييز ضد المرأة:-

أنشئت لجنة إزالة التمييز ضد المرأة بموجب المادة (١٧) من هذه الاتفاقية للإشراف على تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقيه،

ولدراسة تقارير الدول فيما قامت به من تدابير لتنفيذ مواد الاتفاقية. وتقوم اللجنة بإعداد التقارير والتوصيات وتقييم الاداء ومتابعة تنفيذ الاتفاقية.

وتتكون اللجنة من ثلاثة وعشرين عضوا منتخبين من الدول التي صادقت على الاتفاقية ومن المومنين بمبادئ الاتفاقية، ويعملون بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدولهم^{١٦} والجدير بالذكر إن توصيات هذه اللجنة ملزمة للدول الأطراف.

^{١٦} كتاب الاتفاقية واللجنة - مرجع سابق ص ٤

الفصل الثاني

موقف الإسلام من مواد الاتفاقية

موقف التشريع الإسلامي من وضعية المرأة فى الاتفاقية:-
تشرح المادة الأولى من الاتفاقية معنى التمييز ضد المرأة، وتنص على التماثل التام والتطابق بين الرجل والمرأة بغض النظر عن حالتها الزوجية. وهذه العبارة الأخيرة تدخل قوانين الأسرة فى قضية المماثلة والمساواة المطلقة، ولمعرفة موقف الشرع الإسلامى منها فلا بد من الرجوع إلى قوانين الأسرة فى الإسلام.

لقد أولى التشريع الإسلامى مؤسسة الأسرة عناية كبيرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع التى تحقق السكن والمودة والاستقرار والتعاون على تربية الأبناء على القيم والمعتقدات، فوضع لها من الأحكام ما يكفل لها الاستقرار وتحقيق غاياتها ومقاصدها.

ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة فى الحقوق الإنسانية والمدنية التى تفيض بها نصوص القرآن والسنة ومنها قول

الرسول صلى الله عليه وسلم: (إنما النساء شقائق الرجال)^{١٧}
وساوى القرآن بين الرجل والمرأة في الأسرة في الحقوق
والواجبات، كما في قوله عز وجل: (ولهن مثل الذى عليهن
بالمعروف)^{١٨} فكل ما يحق للزوج أن يطلبه من الزوجة للزوجة
أن تطلبه منه مثل الإخلاص وحسن المعاملة ومراعاة المزاج
ورعاية المصلحة وعدم العنف والتشاور فيما بينهما في أمورهما
المشتركة لقوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم)^{١٩} والتعامل
بالمعروف لقوله تعالى: (وعاشروهن بالمعروف)^{٢٠}.

إن عقد الزواج في الإسلام عقد رضائى لا يصح إلا برضا
المرأة الحر الكامل لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا تنكح
البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر) وتنكح المرأة
بإذن وليها لمساعدتها ولكن ليس من حقه أن يفرض رأيه
عليها.

^{١٧} رواه أبو داود والترمذي والإمام أحمد.

^{١٨} سورة البقرة الآية (٢٢٨).

^{١٩} سورة الشورى الآية (٣٨).

^{٢٠} سورة النساء الآية (١٩).

أما التفريق بين حقوق الزوجين فيأتى تبعا لاختلاف الخصائص الفسيولوجية واختلاف المهام، وقد خلق الله الإنسان من ذكر وأنثى ولم يخلقه جنسا واحدا. يقول الشيخ الشعراوى رحمه الله: (إن الرجل والمرأة كنوعين من الجنس لهم مهمات مشتركة كجنس ومهمات مختلفة كنوعين، فعاطفة المرأة أقوى وقد هيأتها العناية الإلهية لوظيفة الأمومة فمنحتها العطف والصبر، وزودت الرجل بالقوة العضلية للضرب فى الأرض وكسب المعاش). فالرجل يدفع المهر ويكون مسؤولا عن الإنفاق على الزوجة والأبناء ويوفر لهم السكن والكساء وجميع متطلباتهم المادية. وحيث أن كل مؤسسة لابد لها من رئيس، فقد كلف الرجل برئاسة الأسرة وهو ما يعرف بـ " القوامه " لأنه يقوم بشؤون الأسرة ويوفر احتياجاتها ويقوم بحماية الأسرة وتشعر المرأة فى كنفه بالأمان، وهى رئاسة تقوم على الشورى فلا ينبغى أن ينفرد أى من الزوجين باتخاذ القرار وفى ذلك قال تعالى: (فإن أرادا فصالا

عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما^{٢١}.
وجعل الطلاق ابتداء بيد الرجل ولكنه أتاح للمرأة فرصا
لطلب الطلاق أمام القاضى للضرر، كما يمكنها إذا كرهته أن
تفتدى نفسها بإعادة المهر للزوج وهو ما يعرف بـ " الخلع"،
ويمكنها فراق الزوج إذا طلبت العصمة بيدها عند عقد الزواج.
ورغم أن الطلاق فى الإسلام مباح إلا أنه أبغض الحلال إلى
الله ولذا وضع الإسلام عددا من الخطوات الإصلاحية
كالتحكيم، قبل الإقدام على الطلاق. وبهذا تعتبر هذه المادة
متعارضة مع قوانين الأسرة فى الإسلام.

القيود الإجرائية التى تفرضها على الاتفاقية الدول الأطراف:.

تشتمل البنود السبعة المكونة للمادة الثانية من الاتفاقية على
وصف للإجراءات القانونية المطلوب من الدول الأطراف أن
تتعهد بالقيام بها لتضمن مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة فى

^{٢١} سورة البقرة الآية (٢٣١).

دساتيرها وتشريعاتها، وأن تتضمن التشريعات عقوبات للردع عن التمييز ضد المرأة، وأن تتيح للمرأة فرصاً للتظلم من التمييز، وإنشاء نظام لتقديم الشكاوى أمام الهيئات القضائية، ولا يكفي الاجتهاد لتحقيق مساواة رأسية للمرأة تجاه السلطات العامة بل على الدول الأطراف أن تعمل على ضمان عدم التمييز على "المستوى الأفقى"، أى داخل الأسرة^{٢٢}.

ومن بين البنود السبعة فى المادة الثانية من الاتفاقية، فإن البندين (و) و (ز) يدعوان إلى اتخاذ جميع التدابير، بما فى ذلك التشريع لإبطال كافة الأحكام واللوائح والأعراف التى تميز بين الرجل والمرأة فى قوانينها واستبدالها بقوانين تؤكد القضاء على هذه الممارسات، سواء أكانت صادرة عن أشخاص أو ناتجة عن تقاليد أو أعراف.

وبذلك فإن هذه المادة تخول لاتفاقيات الأمم المتحدة حق إلغاء التشريعات الوطنية، وفى ذلك أساس بسيادة الدول

^{٢٢} كتاب الاتفاقية واللجنة، مرجع سابق.

علما بأن هذه الاتفاقات الدولية لم تشارك فيها غالبية الدول ولم يراع فيها اختلاف الثقافات والأديان في العالم، إذ تطالب هذه المادة الدول بإبطال قوانينها وأعرافها وتقاليدها دون استثناء حتى لتلك التي تقوم على أساس ديني. وممكن الخطورة هو أنه إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الاتفاقية لا ترمى إلى المساواة المطلقة في التعليم والعمل والمجالات العامة فقط، بل تمتد لتشمل قوانين الأسرة أيضا. (ويعتقد أن هذه المادة تصبح جميع أحكام الشريعة المتعلقة بالمرأة لاغية وباطلة ولا يصح الرجوع إليها أو التعويل عليها ويبدو أن الأمر كما لو نسختها هذه الاتفاقية الدولية)^{٢٣}. وحيث أن قوانين الأسرة في الإسلام ليست من وضع البشر بل هي من وضع العليم الخبير الذي خلق البشر ويعلم ما يصلحهم وما يضرهم، ففيها المصلحة لهم حتى وإن لم يتوصل البعض للحكمة من ورائها. وللتشريع الإسلامي قداسة عند المؤمنين بالإسلام، وإن السعي الدولي لإبطال هذه القوانين الشرعية يتعارض مع

^{٢٣} د. فاطمة نصيف، مرجع سابق.

ميثاق الأمم المتحدة نفسه الذى نص على احترام التنوع الثقافى والدينى فى الدول.

ممارسة المرأة لحقوقها بمقتضى الاتفاقية: .

تناول المادة الثالثة ما تتخذه الدول الأطراف من إجراءات تمارس المرأة بموجبها الحقوق والحريات الأساسية على أساس المساواة مع الرجل، إلا أن تفسير الاتفاقية لم يحدد هذه الحقوق ولا الحريات، ولم يحدد ما إذا كانت هذه الحقوق والحريات تتضمن ما يعرف بالحقوق التناسلية التى وردت فى وثيقتى مؤتمرى المرأة والسكان العالميين.

مخالفة الاتفاقية للطبيعة البشرية: .

تحظر المادة الرابعة وضع أى أحكام أو معايير خاصة بالمرأة أى ليكون للرجل والمرأة نفس القوانين، وتسمح فقط بوضع قوانين مؤقتة خاصة بالمرأة للإسراع بتحقيق المساواة بينها والرجل ثم تلغى بمجرد بلوغ المساواة.

وفي هذه المادة تجاهل للاختلافات الفسيولوجية بين الرجل والمرأة ولدور المرأة في الأمومة والنظر للجنسين باعتبارهما شيئاً واحداً". ويعبر ذلك عن فكر الحركة الأنثوية الراديكالية (Feminism) التي شككت في مضمون الذكورة والأنوثة واعتبارها راجعة للبيئة والتنشئة لا لحقيقة قدرات الطرفين. ونادت هذه النقابة بتفكيك الأسرة باعتبارها مؤسسة مصطنعة وليست طبيعية، وانتقدت حصر دور المرأة في الأمومة والإنجاب واعتبرت أن قيم العفة والأمومة وضعت لتزييف وعي المرأة لتقنع بالمجال الخاص. ونادت باعتماد المرأة على نفسها اقتصادياً وطرحت الشذوذ والتلقيح الصناعي كأحد البدائل.

وبذلك انحازت الحركة الأنثوية للعام على حساب الخاص وهو الاستقرار الأسري وإشباع رغبة المرأة للأمومة. واعتبرت الذكورة هي المثال الذي يجب أن تحتذى به الأنوثة، ويعزى هذا الشطح الفكري إلى الخواء الروحي وغياب المرجعية الدينية لدى دعاة الحركة الأنثوية. إذ قدمت هذه الحركة

مفاهيم جديدة مثل مفهوم النوع (Gender) في مقابل مفهوم الجنس^{٢٤}.

أما الإسلام فيحرص على الإبقاء على أنوثة المرأة وذكرورة الرجل، ونهى عن تشبه أحدهما بالآخر، ونفى الصراع بينهما، ودعا إلى تكامل الجنسين من أجل إعمار الكون وإسعاد الإنسان. ويرى البعض بأن الصراع بين المرأة والرجل يصرف النظر عن صراعات طائفية وسياسية هامة.

ونسبة لاختلاف الطبيعة التي أثبتها علم الطب واختلاف المهام بين الجنسين فإن هذه المادة لن تحقق للمرأة ما تصبو إليه من عدالة وتقدم لتناقضها مع حقائق الحياة.

الاتفاقية تقود إلى الفوضى الاجتماعية:.

المادة ٥ (أ) من الاتفاقية تقرأ (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

^{٢٤} هبة رؤوف: المرأة والعمل السياسي، رؤية إسلامية

تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيز والعادات والأعراف التي تقوم على فكرة أن أحد الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر أو على أي أدوار نمطية للمرأة والرجل).

يتعارض هذا البند مع قوله تعالى: (بما فضل الله به بعضكم على بعض)^{٢٥} والآية لا تعني أن هناك جنس أفضل من الآخر بل تعني أن كلاهما يتميز على الآخر في بعض الجوانب. وفي هذا البند مساس بمفاهيم مستمدة من قواعد دينية. كما أن هذا البند يطالب الدول الأطراف بتعديل الأنماط الثقافية والاجتماعية واستبدالها بمفاهيم غربية عنها، كما تنادى أيضا بالقضاء على الأدوار النمطية للمرأة (Stereotyped Roles) وقد دعت الاتفاقية إلى القضاء على الأدوار التقليدية والنمطية للمرأة في ديارها وفي اثنين من موادها، وقد ترددت تسع مرات في تفسير الأمم المتحدة للاتفاقية^{٢٦} والتي تبين أن المعنى بها هو دور الأم المتفرغة لرعاية أطفالها. وستعرض الدراسة

^{٢٥} سورة النساء الآية (٣٤).

^{٢٦} كتاب الاتفاقية واللجنة، مرجع سابق

هو دور الأم المتفرغة لرعاية أطفالها. وستعرض الدراسة لذلك بالتفصيل لاحقاً.

إلغاء دور الأمومة:

تنادى المادة ٥ (ب) بضرورة أن تتضمن التربية الأسرية تفهماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم.

تصف هذه الاتفاقية الأمومة بأنها وظيفة اجتماعية يمكن أن يقوم بها أى إنسان آخر، ولذا نادى تفسير الأمم المتحدة للاتفاقية بضرورة وضع نظام (إجازة آباء)^{٢٧} لرعاية الطفل، وبضرورة توفير شيكات من دور رعاية الطفل وهى بذلك تطالب بمنح الآباء إجازات لرعاية الأطفال بالإضافة لدور الحضانه حتى تتفرغ الأم لمهمتها الأساسية وهى العمل بأجر خارج البيت.

^{٢٧} كتاب الاتفاقية واللجنة، مرجع سابق

إن تعريف الأمومة بأنها وظيفة اجتماعية ينفي اختصاص الأم بها ويساوى عطفها وحنانها بغيرها، بحيث يمكن أن يقوم بهذا الدور غيرها بنفس النجاح. وقد أثبتت التجارب أن حنان الأم فطري ولا يساوى حنان الأب، ولا يساوى صبره صبر الأم، ولذا نجد نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم يقول لسائل عن أحق الناس بصحابتي يرد بقوله أملك ثلاث مرات وفي الرابعة قال له أبوك. وقد أعلى الإسلام من مكانة الأم تقديراً لتضحياتها ورعايتها وحبها وعطفها على طفلها حتى جعل الجنة رضا برضاها وتحت أقدامها.

إن ما تقوم به الأم من حمل ووضع ورعاية لأطفالها هو عمل عظيم ولا يقدر بثمن، ولا يقل في أهميته عن عمل الصانع في مصنعه والزارع في حقله. وبالإيجاب تحصل الأمم على أجيال المستقبل الذين بهم تحمى الأوطان وتتقدم وتزدهر. ولا يعني هذا أن الإسلام يعفى الأب من مسؤوليته تجاه أبنائه فهو مأمور بالمشاركة في رعايتهم وتربيتهم ومنحهم الحنان والعطف حتى أن الرسول صلى الله عليه وسلم وصف

الرجل الذى لا يقبل أطفاله بأن الرحمة قد نزعَت من قلبه، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يطيل السجود حينما يجلس حفيده على ظهره، وكان يداعب الأطفال ويخنو عليهم. وأمر الرجال والنساء بالقيام بمسؤولياتهم لقوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) ومنها قوله عز وجل:

(قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة)^{٢٨}.

إن دعوة الاتفاقية إلى إلغاء دور الأمومة كفيلة بخلق مجتمع حاقِد مجرد من جميع جوانب العطف والحنان التي يكتسبها من الأمهات، سواء عن طريق الرضاعة أو الحضانة أو غيرها.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية: .

تنادى المادة (٧) من الاتفاقية بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجال السياسى ويشمل ذلك حق التصويت والانتخاب، والمساواة في شغل الوظائف في جميع مستويات السلطة،

^{٢٨} سورة التحريم الآية (٦).

وكذلك الحق في صياغة سياسات الحكومة، والمشاركة في جميع المنظمات التطوعية العاملة في المجال السياسي.

وعلى سبيل المقارنة، فإن المشاركة السياسية للمرأة في صدر الإسلام يرجع تاريخها لأكثر من ألف وأربعمائة عاماً. حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير زوجاته، وسار الصحابة على هذا النهج من بعده. كذلك شاركت النساء في الهجرة إلى الحبشة والمدينة المنورة. ومن أبرز الأمثلة في هذا الخصوص استشارة الرسول صلى الله عليه وسلم لأم سلمة في صلح الحديبية وأخذه برأيها، ثم تبعه الصحابة بعد ذلك. وقد قال عبد الرحمن بن عوف عقب مقتل سيدنا عمر بن الخطاب: (والله ما تركت ذا رأى من رجل ولا صاحبة فضل إلا أخذت رأيها). كذلك شاركت المرأة المسلمة منذ صدور الإسلام في الشورى والبيعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أما مشاركة المرأة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية والتي نادت بها الفقرة (ج) من المادة السابعة في الاتفاقية، فذلك أمر لا بد أن يترك لرغبة المرأة واختيارها.

وإذا كانت المادة ٧ (ب) قد نادت بتقلد المرأة لرئاسة الدولة وقيادة الجيش، فإن الولاية العامة في الإسلام تقوم على الأمانة والتقوى ولا تعهد إلا لذوى القدرة والكفاءة والتجربة والإرادة الصلبة. وقد جوز بعض الفقهاء تولى المرأة للولاية العامة، وذهب فريق آخر إلى عدم أهليتها لقيادة الدولة بحكم أنها لا تستوفي شروط الإمامة والتي من بينها الإمامة في الصلاة والقيام بلقاءات سرية منفردة لا يكون فيها أكثر من شخصين وذلك يتعارض مع مبدأ الخلوة. وقصر فريق آخر أهليتها على تولى القضاء وأجاز الطبرى أن تكون المرأة حاكما ولم يضع الفقيه أبو يعلى الفراء في كتاباته عن النظام السياسى في الإسلام ضمن شروط الإمام أن يكون ذكرا، كما لم يضع دستور السودان الدائم ضمن شروط رئاسة الدولة أن يكون الرئيس ذكرا. وقد كفلت دساتير السودان المتعاقبة للمرأة

حق التصويت والانتخاب أما قيادة المرأة للجيش فغير عملية لأسباب تتعلق بطبيعة المرأة، فالمرأة إذا لم تتثقف وتعرف مخططات أعداء أمتها، فإنها ستكون ثغرة ينفذ منها الأعداء. ومما يجدر ذكره أن عددا من الدول قد تحفظ على هذه المادة ومن بينها إسرائيل.

مشاركة المرأة فى النشاط الخارجى :-

نصت المادة (٨) من الاتفاقية على أن:-

(تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكى تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل ودون أى تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولى والاشتراك فى أعمال المنظمات الدولية).

إن الإسلام يعلو فوق معيار النوع، ومن التوصيات التى توصلت كل الدراسات الخاصه بالاتفاقية أن تراعى القدرات العلمية والعملية عند التعيين فى الوظائف القيادية وعند تمثيل الدولة فى المحافل الدولية ولا يتم ذلك وفقا للنوع.

هوية المرأة: -

نصت المادة (٩) من الاتفاقية على أن:-

- ١- تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو بتغيير جنسية الزوج أثناء الزواج أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، وأن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج).
- ٢- تمنح الدول الأطراف للمرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها. والدين ألا سلامى يعطى الحق للمرأة في كل ما يتعلق بحقوق منح جنسية المرأة.

تعليم المرأة: -

تنادى المادة (١٠). بمساواة المرأة والرجل في المناهج وأنواع التعليم، بما في ذلك التدريب المهني المتقدم والمتكرر والتلمذة الحرفية وتشجيع التعليم المختلط، وإزالة المفاهيم النمطية عن

دور المرأة والرجل في الأسرة والمشاركة في الألعاب الرياضية وإدخال معلومات تنظيم الأسرة في المناهج الدراسية.

صحيح أن التعليم حق أساسي للإنسان وينبغي على الدول أن توفره للرجال والنساء، بوصفهن صانعات أجيال المستقبل ويتوقف عليهن صلاح المجتمع أو فساده. وقد جعل الإسلام طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، وجاء في أول سورة أنزلت في القرآن قوله تعالى: (اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم)^{٢٩}

تنادى البنود أ و ب من المادة (١٠) الخاصة بالتعليم بالمساواة المطلقة فيما يتلقاه الإناث والذكور من أنواع التعليم والتدريب، وقد نصت كذلك على التدريب الحرفي والمهني والتقني الذي يؤهل النساء للقيام بالأعمال الصناعية الشاقة التي تتطلب قوة في العضلات وخشونة في الأيدي وتعرض الحامل وجنينها للأخطار وقد تتطلب أحيانا ارتداء أزياء رجالية تتعارض مع مواصفات الزي الشرعي للمرأة المسلمة. وقد

^{٢٩} سورة العلق الآيات ٣ - ٥.

حرص الإسلام على الإبقاء على أنوثة المرأة ورجولة الرجل
ولذا حرم تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال.

وتنادى الفقرة (ج) من المادة (١٠) بتشجيع التعليم
المختلط، والآن وبعد مرور عشرين عاما على هذه الاتفاقية
بدأت بعض الدول الصناعية تتراجع عن التعليم المختلط
وتجرى الدراسات لإعادة النظر فيه. إذ ثبت أن الدول التي
شاع فيها الاختلاط الحر بدأت تعاني من شيع الأمراض
التناسلية وعلى رأسها الإيدز.

وأن الإسلام الذي حرم الزنا وكل ما يقود إليه أمر بغض
النظر والاحتشام ونهى المرأة عن التعطر والتزين عند الخروج
وحرم الخلوة بين الرجل والمرأة، سواء أكانت في العمل أو
التعليم أو غيره اعتمادا على أسلوبه في الوقاية وتوفير الجو
الخالي من المثيرات وعمله بالقاعدة الفقهية التي تقول: (درء
المفسدة مقدم على جلب المصلحة). قال تعالى في محكم
تزيله: (ولا تقربوا الزنا، إنه كان فاحشة وساء سبيلا)^{٣٠}.

^{٣٠} سورة الإسراء الآية رقم (٣٢).

وتنادى المادة ١٠ (ز) بنفس الفرض للرجل والمرأة على أساس المساواة في المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية.

لا شك في أهمية الرياضة للذكور والإناث، ولا بد من توفيرها للجنسين على أن تكون للنساء ميادين رياضية خاصة بهن لا يسمح فيها بالاختلاط بين الجنسين وأن تكون أنواع الرياضة مناسبة للنساء ولا تقود إلى تحويلهن إلى جنس ثالث بارز العضلات لا هو بذكر ولا أنثى (مثل المصارعة والملاكمة وكرة القدم.. الخ) وألا ترتدى النساء فيها أزياء غير شرعية.

أما البند (ج) فينادى بإدخال معلومات تنظيم الأسرة ضمن مناهج التعليم.. وذلك راجع إلى أحد الأهداف العالمية التي ترمى إلى تقليل النمو السكاني الكبير لدول العالم النامي وسأثبت ذلك بالأدلة في نهاية البحث. ودعا البند (ج) أيضا إلى إزالة أى مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة في جميع مستويات التعليم وأشكاله وعن طريق تشجيع التعليم المختلط

الجدير بالذكر أن عبارة الأدوار التقليدية والنمطية للمرأة قد تكررت مرتين في الاتفاقية وذكرت مرة واحدة في ديباجتها. ومع كثرة تكرارها كأمر لابد من إزالته إلا أنها لم تفسر بوضوح. وبما أن هذه الاتفاقية صك قانوني ملزم لمن يوقع عليه، كان لابد من إيراد كل النصوص التي وردت فيها هذه العبارة من أجل تحديد معناها الدقيق.

جاء في ديباجة الفقرة (١٥) ما يلي:-
إن الدول الأطراف في الاتفاقية (إذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل والمرأة في المجتمع والأسرة).
وأوردت المادة (٥) من الاتفاقية ما يلي:-

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:-
أ/ تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة.
بهدف القضاء على التحيز والأعراف والتقاليد التي تقوم على اعتبار أن أحد الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر أو على أي أدوار نمطية للرجل والمرأة.

ونادت المادة ١٠ (ج) الخاصة بالتعليم بضرورة إزالة أى مفاهيم نمطية عن دور الرجل والمرأة فى جميع مراحل التعليم. أما فى ما يتعلق بتفسير الاتفاقية^{٣١} فقد وردت عبارات الدوار التقليدية والنمطية الجامدة عشر مرات.

١- جاء فى مقدمة الكتاب:-

(يدعم التمييز ضد المرأة بقاء الآراء الجامدة التى لا تتغير والعادات والعقائد التقليدية الثقافية والدينية التى تضر بالنساء).

٢- وفى صفحة ٦ من الكتاب الفقرة الثانية:-

(نادت بضرورة التغلب على الآراء المسبقة والممارسات التى تقوم على أساس أدوار جامدة لا تتغير).

٣- وفى صفحة ١٦ جاء فى تفسير المادة (٥):-

(يجب على الدول الأطراف أن تجتهد لإزالة الأنماط الاجتماعية والثقافية التقليدية التى تدعم الأنماط الجامدة غير المتغيرة لدور الجنسين). ويلاحظ انتشار الأنماط الجامدة

^{٣١} كتاب الاتفاقية واللجنة، مرجع سابق.

لدور الجنسين في المفهوم التقليدي لدور الجنسين وعلى وجه الخصوص في المفهوم التقليدي لدور المرأة في المجال الأسري)
٤ - وفي صفحة ٢٣ الفقرة الثانية الخاصة بتفسير المادة ()
جاء ما يلي:-

(يجب على الدول الأطراف القضاء على الأنماط الجامدة غير المتغيرة لدور لجنسين في النظام الدراسي وعن طريق الكتب المقررة المستخدمة في النظام الدراسي التي كثيرا ما تقوى الأنماط الجامدة غير المتغيرة والتقليدية المنطوية على عدم المساواة وبخاصة في مجال العمل والمسؤوليات الأسرية).

٥ - ما المادة (١٤) الخاصة بالمرأة الريفية فقد جاء في تفسير المادة في صفحة ٣٤ ما يلي:-

(ينبغي على الدول الأطراف أن تعطي النساء الريفيات فرص للخروج من أدوارهن التقليدية واختيار أساليب مختلفة للحياة، وأن يتساوين بالرجل في فرص الاستفادة من برامج التدريب والتعليم والائتمان والقروض والتسويق في مجال الزراعة).

٦ - وجاء في تفسير المادة (١١) الخاصة بالعمل في صفحة ٢٦

الفقرة الثالثة ما يلي:-

(يجب أن يكون للمرأة الحق في حرية اختيار مهنتها، وألا تواجه تلقائيا إلى عمل المرأة التقليدي، وأن تعمل الدول على إيجاد أنماط اجتماعية وثقافية تمكن جميع أفراد المجتمع من قبول وجود النساء في أنواع كثيرة ومختلفة من المهن والأعمال من أجل تحقيق ذلك) وجاء في تفسير المادة (١٦) الخاصة بالأسرة في الفقرة الأولى صفحة ٣٨ ما يلي:-

(قد تؤدي الأنماط الجامدة وغير المتغيرة والعميقة الرسوخ المتعلقة بدور المرأة (الصحيح) كربة أسرة وصانعة أسرة إلى منعها من ممارسة مهن خارجية أو من المشاركة مع زوجها في اتخاذ القرارات الهامة).

(ويستند هذا المجال التمييزي عادة إلى عادات ثقافية أو دينية دامت طويلا! وهو بالتالي أحد أصعب المجالات اقتحاما وأكثرها مقاومة للتغير، والتغير في هذا المجال ضروري لكي تتحقق المساواة الكاملة، ولذا يجب على الدول الأطراف أن تتخذ

التدابير المناسبة لإلغاء أو تعديل القوانين والصكوك المتعلقة
بالزواج والأسرة والتي تنطوي على التمييز ضد المرأة).
لم تفسر الاتفاقية أو تحدد ماهية هذه الأدوار النمطية
(Stereotyped Roles) إلا أن ديباجة الاتفاقية قد حددتها
بأدوار المرأة في المجتمع والأسرة، ونادت المادة الخامسة من
الاتفاقية بالقضاء على هذه المفاهيم في الأسرة. أما تفسير
الاتفاقية فقد تناول الأنماط الجامدة لدور الجنسين وعلى الأخص
الدور التقليدي في المجال الأسري.

وفي تفسير المادة (١٠) التي تناولت مناهج التعليم، كثيرا ما
تقوى الأنماط الجامدة والتقليدية في مجال العمل والمسؤوليات
الأسرية، بينما تحدثت المادة (١٦) عن الأنماط الجامدة غير
المتغيرة والعميقة الرسوخ والمتعلقة بدور المرأة الصحيح كربة
أسرة وصانعة أسرة إلى منعها من ممارسة مهنة خارجية). وفي
نفس المادة تدعو الدول الأطراف إلى تعديل قوانين الأسرة
والزواج.

كل هذه النصوص تؤكد أن المعنى بالإلغاء هو دور الزوجة والأم، وذلك يتفق مع تركيز الاتفاقية على تلقى المرأة لنفس التعليم والتدريب وتوظيفها في جميع المهن التي يقوم بها الرجل، ويتفق مع المناذاة بتعميم استخدام موانع الحمل من أجل التفرغ لأعباء الوظيفة خارج البيت. ومما يؤكد هذا المفهوم ما جاء في إحدى إصدارات الأمم المتحدة بعنوان تغير القيم في العائلة العربية حيث ورد:-

(وقد تزامنت الدعوة لخروج المرأة للعمل مع الخطاب الأيدلوجي الذي يؤكد الدور التقليدي للمرأة كأم وزوجة، وأهمية الأسرة للمجتمع في الدستور ومناهج التعليم والإعلام، ولا تزال السياسة التعليمية تكرر القيم التقليدية في نظريتها إلى أدوار المرأة والرجل. ويهدف تعليم المرأة في الدول العربية إلى إعداد زوجات صالحات. فالمدرسة لا تعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان نشط وفعال اجتماعيا واقتصاديا بل غالبا ما تصورها كامرأة ملتزمة بدورها الرئيسي والتاريخي "الإنجاب والأمومة").

(ولا يسلم التشريع هو الآخر من التناقضات. ويتضح عدم المساواة في قوانين الأحوال الشخصية التي ترسخ وتقن تبعية المرأة للرجل في مسائل الزواج والطلاق والسفر ويبلغ إرث المرأة نصف إرث الرجل ويحدث كل هذا في الوقت الذي وقعت فيه الحكومات العربية على موثيق حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية. وفي مخالفة واضحة للدساتير التي تقر موادها بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات ! وفي مجال الأحوال الشخصية يطبق التفسير الأبوي للدين حرفياً، ولا تزال المؤسسات الدينية التابعة للدولة تدعو إلى قوامة الرجال على النساء باعتبارهن ناقصات عقل ودين).

تؤكد كل هذه النصوص بما لا يدع مجالاً للشك بأن المعنى بالأدوار النمطية والتقليدية هو دور الزوجية والأم ويقوى ذلك المعنى ما أوردته من مقتطفات من كتاب تغير القيم في العائلة العربية الذي أصدرته الأمم المتحدة وهو عبارة عن

أوراق عمل قدمت لاجتماع خبراء عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة بأبي ظبي بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٤م.

وإذا كان الدور التقليدي الذي لا بد من إزالته في الواقع وفي مناهج التعليم هو دور الزوجة والأم، فإن البديل بالضرورة هو الإباحية، وهو ما دعت له صراحة توصيات مؤتمر المرأة بيكين ومؤتمر السكان بالقاهرة العالميين. والزواج هو العلاقة الخاصة الوحيدة المباحة في الإسلام بين الرجل والمرأة، وأى رفض له يعتبر دعوة للانحلال وتفكيك للمجتمعات. وإذا تمردت النساء على أدوارهن كزوجات وأمهات، فكيف يزداد النسل الإنساني؟ إن الأسرة هـ بمثابة أمن وحب وتراحم ومجال تعاون وتعاضد وتكافل^{٣٢}، وهى الملاذ الحانى فى عصر طغت فيه المادية والأنانية، وفيها يتلقى الطفل القيم والعادات والمعتقدات التى تشكل شخصيته، وهى إحدى أدوات التنشئة^{٣٣} ونقل الثقافة من جيل إلى جيل. ولا تقتصر مهمتها على الطفولة بل

^{٣٢} د. فاطمة نصيف، مرجع سابق.

^{٣٣} هبد رؤوف، مرجع سابق

تستمر في تحصين الفرد من آثار مؤسسات التنشئة الأخرى. ولا تزال الأسرة المسلمة متماسكة في الوقت الذي تفككت فيه الأسر في كثير من دول الغرب. وهذه الأسر المسلمة هي التي تخرج الأجيال المؤمنة المجاهدة وتعتبر المعقل الأخير للمسلمين بعد أن تراجع دور الحكومات والإعلام، فلا غرابة أن تستهدف كما رأينا في المقتطفات التي أوردناها من اجتماع الخبراء الذي عقدته الأمم المتحدة بأبي ظبي.

إن الاتفاقية حين تنادى بإلغاء قوانين الأسرة واستبدالها بالقوانين الدولية، وحين تحتقر دور الزوجة والأم وتصفه بالجمود والتقليدية والنمطية، إنما ترمى إلى تأليب النساء على أزواجهن وآبائهن باسم المساواة لتحقيق ما أفصح عنه تفسير المادة ١٠ (ج) ص ١١٢٢ بأنه من خلال التعليم يمكن تحدى التقاليد والمعتقدات وتحطيم تراث التميز الذي تتوارثه الأجيال وبذلك تتم خلخلة المعتقدات التي تقف عقبة أمام إقامة نظام عالمي أحادي القطب تسهل فيه السيطرة على المجتمعات والحكومات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية. وأنه

ينبغي ألا يخلط بين المساواة واختلاف أدوار الزوجين في الأسرة والتعاون والتكامل بينهما.

وإذا ما نظرنا إلى أوضاع المرأة في الدول الصناعية، نجد أن المرأة هي أكثر قطاعات المجتمع معاناة من التفكك الأسري، فقد جاء في تقرير دولة كندا المرفوع للجنة مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية (CEDAW)) بأن غير المتزوجات والمطلقات هن الأكثر تعرضا للعنف المنزلي وأنه في عام ١٩٨٧م وجد أن هناك ٢٦٥ جريمة عنف تقع من بين كل ألف امرأة عازبه أو مطلقه وهي أعلى نسبة تتعرض لها فئة اجتماعية من الذكور أو الإناث. وأن هذا النوع من العنف قد أستعمل في كثير من دول الغرب الصناعية وأصبحت ترصد له الملايين من الدولارات للتصدي له. وذلك يؤكد أهمية ما تقوم به الأسرة من حماية لأفرادها، وخاصة النساء. والحماية هي أحد مهام قوامه الرجل في الأسرة، علما بأن القوامه نفسها قد تعرضت لمحاولات الإلغاء ثمان مرات في بنود هذه الاتفاقية. كما جاء في نفس التقرير المقدم من دولة كندا للجنة الاتفاقية بأن النساء

يستخدمون المنومات والمهدئات ضعف ما يستخدمه الرجل، وهذا في بالتأكيد ناجم عن تفكك الأسر وزيادة معدلات الطلاق والمشاكل العاطفية الناتجة عن الهجران. وجاء في نفس التقرير أن الأسر التي تعولها المرأة هي أكثر الأسر تعرضا للمصاعب الاقتصادية وأن ٣٩% من هذه الأسر تقع تحت خط الفقر خصوصا وأن راتب الخريجة عندهم يساوي ٧٢% من راتب الخريج ويعادل ٦٢% من راتب الرجل في الوظائف الإدارية، و٥٧% من راتب الرجل في قطاع الخدمات.

وقد جاء في وثيقة مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد ببيكين في العام ١٩٩٥م بأن ثلث الأسر تعولها النساء وهي أكثر الأسر معاناة من الفقر. وقد تناول ديفيد بالنكيهورن في كتابه "أبناء بلا آباء في أمريكا"^{٣٤}. هذه الأسر حيث ذكر: "لم تترك جائحة أو حرب فتقضى على الرجال المتزوجين ولكنهم فضلوا العلاقات العابرة وغير المسؤولة وهجروا النساء

³⁴ Father less in america: David Blanken horn

والأطفال وتركوهم نهبا للضياع، وأن الإحصاءات أثبتت شيوع ظواهر سلبية في هذه الأسر التي هجرها الآباء وعمها الفقر وتعرض الأطفال فيها للاعتداء الجنسي من قبل أصدقاء الأم الذكور، وظواهر الهرب من الدراسة وجرائم الجنس وحمل المراهقات ونادى الآباء بالعودة لأسرهم وتحمل مسؤولياتهم تجاه أبنائهم".

وأخيرا وليس آخرا فنسبة لأهمية التعليم في تشكيل وعى الأفراد وانتقال القيم والثقافات فقد أولاه واضعو الاتفاقية اهتماما كبيرا ونادوا بضرورة تغيير مناهج التعليم والكتب الدراسية لتشمل مفاهيم الاتفاقية وأن تزال عنها المفاهيم النمطية لدور المرأة ولكننا ننفي صلاحية هذه المفاهيم لأننا مسلمون ونقول بأن مناهج أى دولة ينبغي أن تنبع من ثقافتها ومبادئها ورؤيتها للحياة.

التوظيف والتدريب المهني للمرأة:

تنادى المادة (١١) بالمساواة المطلقة في شروط التوظيف والمساواة في التدريب المهني المتقدم والمتكرر والمساواة في

الأجر والضمان الاجتماعي والإجازة مدفوعة الأجر وإنشاء شبكة من مرافق رعاية الأطفال وخطر الفصل من الخدمة بسبب الأمومة وحماية المرأة من الأعمال المؤذية لها في فترة الحمل.

غير أن الرؤية الإسلامية تختلف عن الرؤية الغربية في عدة جوانب، ففي حين أن المرأة الغربية مسؤولة عن إعاشة نفسها منذ سن الثامنة عشرة، فإن الإنفاق على المرأة المسلمة يقع على عاتق الرجل زوجها وأبا وأخا. وإذا كان العمل بالنسبة للرجل في الإسلام واجبا وفرض عين، فهو بالنسبة للمرأة مباح غير مفروض ولها مطلق الحرية في أن تعمل أو لا تعمل وذلك لأسباب منها أن المرأة تعثرها فترات في حياتها تكون في حالة حمل أو إرضاع، ومنها صيانة لعرضها حتى لا يضطرها الجوع للبحث عن مصدر رزق غير كريم.

ويشترط الإسلام في عمل المرأة أن تلتزم فيه بالاحتشام وآداب الإسلام وأن تجتنب الخلوة بالرجل وألا يستغرق العمل جل وقتها فيكون على حساب أسرتها وأطفالها، وألا

يعرض كرامتها للابتذال، وأن يكون مناسباً لطبيعتها كأنثى
فلا يخرجها عن خصائصها، فمثلاً هناك أعمال لا تناسب
المرأة، كالأعمال الصناعية القاسية وما شابهها.

ثم إن فرض المساواة بين الرجل والمرأة في فرص التوظيف
تقتضي المساواة بينهما أيضاً في نسبة البطالة، وهى إحدى
مشاكل العالم النامى والمتقدم على السواء. وفي المجتمع المسلم
إذا لم تجد المرأة عملاً فإن زوجها وأبائها وأخاها أو بيت مال
المسلمين مسؤولون عن إعاشتها وإلا فإنهم جميعاً عند الله
آثمون ومحاسبون، ومن حق المرأة أن تطالبهم بالنفقة أمام
المحاكم. أما إذا لم يجد الرجل عملاً فستجوع أسرة بكاملها
أو لا يتمكن الشاب من الزواج وإنشاء أسرة. وهذه أدلة
على استحالة وضع قوانين دولية تناسب جميع الدول.

وقد جاء في ديباجة الاتفاقية بأن التنمية لا تتحقق إلا
بمشاركة المرأة في العمل على قدم المساواة مع الرجل، ويرى

د. أنيس أحمد في كتابه " المرأة والعدالة الاجتماعية"^{٣٥}، أن هذا القول يفترض ما يلي:-

١. إن دور المرأة في إدارة البيت ومزرعة الأسرة لا عائد مادي له.

٢. أنه إذا تركت النساء مثل هذه الأدوار وانخرطن في القوى العاملة بأجر فسيكون لهن قيمة اقتصادية.

٣. أن كل الرجال قد وظفوا.

٤. أن التنمية لا تتم إلا بزيادة القوى العاملة في القطاع الصناعي والحضري، أى بالأخذ بأسلوب الكم وليس الكيف.

ويرى د. أنيس أحمد أن الإنتاج الاقتصادي لا يقتصر على المجال الصناعي أو التنمية الحضرية، وأنه في المجتمعات الزراعية تسهم الزراعة في التنمية الاقتصادية ورفاهية الناس بدرجة أكبر من إسهام التنمية الصناعية أو التقنية. وأن السعى إلى فرض نموذج التنمية الصناعية الغربي دون دراسة الحاجات المجتمع

³⁵ Dr. Anis Ahmads: Women & Social Justice

وموارده مع غياب خطط التنمية يقود إلى هجرة غير ضرورية من الريف للحضر، وتدهور للإنتاج الزراعي كما وكيفاً، وبالتالي لن يؤدي لزيادة العائد الاقتصادي لأن العمال الذين انتقلوا من الريف إلى الحضر كانوا غير مؤهلين، وهكذا يستمر التدفق في الإنتاج.

إن المرأة الريفية التي تعمل أحياناً اثنتي عشرة ساعة يومياً لا تعتبر عاطلة، فهي تجلب الماء والوقود من مسافات بعيدة وتعمل في مزرعة الأسرة وتعد الطعام وترعى الصغار وتصنع مختلف الصناعات اليدوية. أما في المدن فتقل مساهمة المرأة ولكنها تقوم بعمل اقتصادي مثل توفير رواتب الخدم ومخصصات الأساتذة إذ تقوم بالشرح والمتابعة للتلاميذ من أبنائها وبناتها، كما أنها تعد الطعام وترعى الصغار فإذا اعتبر كل ذلك عملاً غير اقتصادي فإن ذلك يعني خللاً في الاقتصاد. إن ما تقوم به الأم أو ربة البيت من رعاية لأطفالها ورفاهية أسرهما وإسعادها هي فوق القياس المادي، وأنه مهما بذل من مال للخدم أو لدور رعاية الأطفال فإنها لا يمكن أن

توفر الإخلاص والتفاني الذي تقوم به والذي يحتاج إلى اعتراف أعظم بدورهن الاقتصادي المنتج).
تحتاج المرأة العاملة التي تغيب ثمان ساعات يوميا عن بيتها إلى الاستعانة بالخدم ودور رعاية الأطفال وتدفع مقابل هذه الخدمات جزءا كبيرا من راتبها، فيصبح بذلك صافي دخلها قليلا.

الاستقلال الاقتصادي:-

يعتبر اعتراف الإسلام باستقلال المرأة الاقتصادية من الإسهامات الثورية للنظام الاجتماعي الإسلامي. فقد أعطى الإسلام المرأة حق الملكية وحق التصرف في مالها قبل الزواج وبعده وأعطاهما الحق في الاستثمار وإدارة النشاط الاقتصادي. وإن ذكر المتصدقات في الآية (٣٥) من سورة الأحزاب لدليل على حقها في التملك والاستثمار ومن ثم إخراج الصدقات. وروى مسلم عن جابر قال: (طلقت خالتي وأرادت الخروج من عدتها لتجد نخلها فزجرها رجل أن تخرج في العدة، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها بلى فجذني نخلك فإنك

عسى أن تصدقنى أو تصنعى معروفا). ويحث الإسلام على
العدالة والمساواة فى الأجر بين الرجل والمرأة، قال تعالى: "
للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن "
النساء (٣٢).

(أعطى الإسلام المرأة أهلية كاملة فهى كالرجل سواء بسواء
فى شتى أنواع التصرفات المالية والاقتصادية والخيارات
والصرف والترقية والإجازة والرهن والقسمة والوكالة
والكفالة والحوالة والصلح والشراكة والمضاربة والوديعة والهبة
والوقف وغيرها)^{٣٦}.

تأصيل التنمية الاقتصادية:ـ

لكل مجتمع قيمه ورؤيته الفكرية والاجتماعية التى ينبغى
أن تقوم التنمية الاقتصادية عليها. ولم يحدث أن تفوقت دولة
بتقليد الآخرين. وإذا كانت الاتفاقية تدعو إلى مشاركة المرأة
فى العمل المأجور بنسبة مساوية للرجل من أجل تحقيق التنمية،

^{٣٦} مصطفى السباعي: المرأة بين الفقه والقانون

فنقول أن اليابان تأتي في المرتبة السابعة عشرة من حيث مشاركة المرأة في العمل المأجور خارج البيت، وأن اليابانيين حريصون على نظامهم الأسري والاجتماعي وقد استطاعوا استحداث التنمية في إطار نموذجهم القيمي^{٣٧}.

ويرى د. أنيس أحمد بأنه "علينا تشجيع قيام وحدات صناعية وزراعية وتجارية تكون جميع العاملات فيها من النساء، وأن المرأة لا تحتاج لقيادة البلدوزر والشاحنات لتثبت أهميتها الاقتصادية).

أمر الإسلام كلا من الرجل والمرأة بالعفة وبغض البصر، وأمر النساء بالالتزام بالزي الشرعي وعدم إبداء الزينة وذلك حفظاً للمرأة وصونها لعرضها. وتجار الآن كثير من العاملات في الغرب بالشكوى مما يعرف بابتزاز العاملات جنسيا (Sexual harassment at workplace) والذي تتعرض له الكثير من العاملات في عملهن فإما يفقدن مصدر رزقهن أو يتحملن المعاناة النفسية والتعرض للأمراض التناسلية الخطيرة. وقد

³⁷ Dr. Anis Ahmed op.cit

شغلت هذه القضية الرأى العام فى الغرب منذ ولوج النساء
ساحة العمل منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن. وقد
ألفت فيه العديد من الكتب وتناولته الأعلام فى الصحف،
لأنه تسبب فى معاناة النساء وسبب لهن القهر والإذلال
والتعاسة والاستغلال وقد تناولته وثيقة بكن كإحدى القضايا
الخطيرة التى تعاني منها النساء، كما تعرض له تفسير هذه
الاتفاقية.

ويقول السيد عز الدين التميمى فى كتابه "الدفاع
الاجتماعى فى مرآة الإسلام" تنادى الأنظمة السائدة فى العالم
المعاصر بتحرير النساء من الأعباء الثقيلة ليتحملن أعباء أكبر
وأثقل فى المصانع والمتاجر مما يفقد الطفل التربية السليمة".
وفى دراسة أجرتها د. كاميليا عبد الفتاح عن المرأة العاملة
قالت أنها تتعامل مع زملائها الرجال بطريقة ودية وتتبادل
معهم الأحاديث عن العمل أو عن المشكلات الخاصة ولا يخلو
الحديث من النكات. وقد يجد كلا الزوجين جو العمل أفضل
له فى الحديث الشيق والنكات مع الزملاء والزميلات فى

جو بعيد عن الواجبات المترتبة، فيؤدى ذلك إلى التأثير في نفوسهم وقد يقود أحيانا إلى المشاكل الأسرية. وهناك من الأزواج من أعجب بزميلاته في العمل فأساء معاملته زوجته^{٣٨}. وذكرت إحدى الباحثات أن خروج الأم في السنتين الأوائل من عمر الطفل وتركه مع الأقارب أو الجيران لساعات طويلة والتوتر الذي تعود به من عملها يؤثر على تعاملها مع طفلها مزاجيا وانفعاليا ولا يكون نموهم النفسي والبدني سليما.

كما أن لبن الأم لا يعادله أى غذاء آخر للرضيع فهو غذاء متكامل يحتوى على مضادات للميكروبات والجراثيم ومعقم ودافئ ويربط الطفل بأمه ارتباطا عاطفيا ويقلل من وفيات الرضع ويرجع الرحم إل حالته الطبيعية. والتربية عملية شاقة ومهمة. وبما يقوم به الوالدين من تربية يخرج الطفل إما ناجحا أو فاشلا. وقد خلق الله المرأة رقيقة وناعمة لتقوم بوظيفة الأمومة.

^{٣٨} محمد السيد الزعبلأوي: الأمومة في القرآن والسنة النبوية

وجاء في كتاب " السكان والمرأة " الصادر من الأمم المتحدة³⁹
(أن وكالات الأمم المتحدة أجرت دراسات وإحصاءات
على النساء في عمر الإنجاب في أربعين دولة نامية في الفترة من
١٩٧٠ - ١٩٨٠م لمعرفة تأثير العمل على الخصوبة. فظهر في
عدد من الدول النامية ما يلي: (تأخير الزواج والإنجاب الأول
وعدم استخدام الرضاعة الطبيعية كوسيلة لتأجيل الحمل لأنها
لا تناسب المرأة العاملة خارج بيتها، ويأخذ العمل خارج
البيت كثيرا من وقت الأم واهتمامها بالبيت مما يؤثر سلبا على
رعاية الطفل ويقل وزنه وطوله عن طفل الأم المتفرغة، كما
يؤثر التلوث في مواقع العمل على الأجنة في بطون أمهاتها
ويشكل خطرا عليها. وقد لوحظ أن النساء العاملات في
مزارع الأسرة يأخذن أطفالهن معهن).

وجاء في نفس الكتاب إن اجتماع الخبراء الذي عقد في
بتسوانا عام ١٩٩٢م للترتيب لعقد مؤتمر السكان العالمي الذي
عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤م، أوصى ضمن توصياته بأن

³⁹ Pop. & Women U.N. op.cit

حصول المرأة على مورد رزق مستقل خارج الأسرة يوفر لها التحرر الاقتصادي وعدم الاعتماد على الأطفال وأفراد الأسرة في الدعم الاقتصادي مستقبلاً، وأن اشتراك النساء في القوى العاملة هو العامل الأساسي في تقليل الخصوبة، وأن العمل يشجع المرأة على الشعور بعدم الحاجة للزواج. ولوحظ في الدول الصناعية أنه كلما كثر عدد النساء العاملات كلما قل معدل الخصوبة بسبب قيمة وقت الأم وأهدافها الشخصية وطموحاتها. تقوم النساء بثلاثي العمل المتري من غسل وكى ونظافة ويعملن ثلاثين ساعة في الأسبوع في مقابل عشر ساعات يعملها الرجل. وفي دراسة حديثة أجريت في كندا تبين أن ٢٠% من النساء العاملات يقمن بكل العمل المتري و ٢٨% يقمن بأكثر العمل المتري، و ١٠% فقط يقاسمهن الرجال العمل المتري.

وضع المرأة في قوانين العمل في السودان:.

ساوت قوانين الخدمة العامة في السودان لسنة ١٩٩٥م ولائحة ١٩٩٩م بين الرجل والمرأة في الأجر على نفس

العمل، وساوت بينهما فى أسس التعيين للوظائف. وعموجب
لائحة الخدمة العامة لسنة ١٩٩٥م تتمتع المرأة بإجازة أمومة
بأجر وقدرها ثمانية أسابيع، وإجازة عدة وقدرها أربعة أشهر
وعشرة أيام مدفوعة الأجر، كما لها الحق فى إجازة بدون
مرتب لمرافقة زوجها المبعوث أو المغترب أو المعار الذى يعمل
خارج السودان. وينص قانون الأمن الصناعى على عدم
تشغيل النساء فى الأعمال الخطرة، ويساوى قانون الضمان
الاجتماعى بين الرجل والمرأة فى التمتع بالمعاش.

الخدمات الصحية:-

تنادى المادة (١٢) بالمساواة بين الرجل والمرأة فى تقديم
الخدمات الصحية، وتنادى بتوفير موانع الحمل، وبتوفير
خدمات الأمومة والطفولة. لابد من الرعاية الصحية
للإنسان، رجلا كان أو امرأة، مع ضرورة توفير خدمات
صحة الأمومة والطفولة للنساء. أما تنظيم الأسرة فسيرد تناوله
لاحقا لأنه تردد أربع مرات فى مواد هذه الاتفاقية.

الاستحقاقات:

تدعو المادة (١٣) إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الاستحقاقات الأسرية والحق في الحصول على القروض المصرفية والرهن العقاري وغيرها من أشكال الائتمان المالي وتعطى المرأة الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية. وتنادى المادة (١٣) كذلك بالمساواة في الاستحقاقات الأسرية ويشمل ذلك (الميراث) وهو من الشبهات التي تثار ضد الإسلام ويرجع ذلك للنظرة الجزئية وعدم دراسة نظام الإسلام بصورة كلية شاملة. وفي هذا الخصوص يمكن أن نورد الملاحظات التالية:-

أولاً: كانت المرأة قبل الإسلام لا ترث في كثير من المجتمعات، بل كانت هي نفسها متاعاً يورث ولا تزال بعض الشعوب الأفريقية لا تعطي المرأة نصيباً من الميراث. وقد أعطى الإسلام المرأة الحق في الميراث. قال تعالى: (للرجل

نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر
نصيبا مفروضا^{٤٠}

ثانيا: يلزم الإسلام الرجل بالإنفاق على المرأة زوجة وبنتا وأما
وأختا، ولا يلزم المرأة بالإنفاق على نفسها أو أسرتها ولو
كانت غنية. ولذلك أعطاهما نصف نصيب أخيها في
ميراث أبيهم.

ثالثا: تأخذ الأنثى أحيانا نفس نصيب الذكر في حالة الأم مع
الأب (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كلن
له ولد)^{٤١} عند وجود أولاد المتوفي وكذلك في
حالة الأخوة والأخوات من الأم (وإن كان رجل
يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد
منهما السدس^{٤٢}).

رابعا: تضمنت مقاعد أهل الفروض الاثنى عشر ثمانية مقاعد
للنساء للأم والزوجة وللبنت ولبنت الابن وللجدة

^{٤٠} النساء الآية ٧

^{٤١} النساء الآية ١١

^{٤٢} النساء الآية ١٢

وللأخت الشقيقة وللأخت لأم وللأخت لأب، بينما
للرجال أربعة مقاعد هي للأب وللزوج والجد والأخ
لأم فكان للنساء ضعف ما للرجال^{٤٣}.

خامسا: وجاء في كتاب "شبهات حول نصيب الأنثى من
الميراث" ما يلي: "تأخذ الأنثى أحيانا أكثر من نصيب
الذكر في الميراث كما في قوله تعالى: (يوصيكم الله في
أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كن نساء فوق
اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة فلها النصف
ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد
فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث، فإن كان له
أخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين)^{٤٤}.
ومن أمثلة ذلك أنه لما توفي سعد بن الربيع وترك ابنتين
وأخذ عمهما كل التركة أرسل له الرسول صلى الله عليه
وسلم بأن يعطى ابنتى سعد الثلثين. بموجب هذه الآية وأن

^{٤٣} من دراسة أعدها الشيخ عبد الجليل النذير الكاروري رئيس جمعية الإصلاح
والمواساة بالسودان.

^{٤٤} سورة النساء الآية ١١

يعطى أمهما الثمن وما بقى فهو له. ويتبين من ذلك أن حظ الأنثى لا يكون دائما نصف نصيب الذكر، وأن نصيبها دائما يكون مفروضا وليس تعصيا أى يفضل من نصيب الوارثين.

سادسا: عند إحصاء نسبة أخذ المرأة لنصف نصيب الرجل مقارنة بمساواته أو الزيادة عليه تبين أنه يساوى فقط ١٣,٣٣%، أما فى باقى أحوالها فهى إما أن ترث مثل ما يرث الذكر أو ترث أكثر مما يرث، فضلا عن أن يرث الرجل فى أغلب الأحوال يكون عاصبا منتظرا لما يفضل عن أصحاب الفروض، وهى فى أغلب أحوالها (٩٠%) تأخذ نصيبها فرضا.

سابعا: إن الفوارق فى توزيع الميراث بين الورثة لا تتعلق بالذكورة والأنوثة بل تتعلق بتكاليف الابن بالإنفاق على زوجته وأولاده، بينما تتزوج البنت فتأخذ مهرها ويلتزم زوجها بسكنها ونفقة أولادها من غير أن يكلفها بإنفاق درهم واحد وإن كانت غنية، إلا إذا تصدقت عن رضا وطيب خاطر.

ثامنا: تراث الأنثى أحيانا أضعاف ما يراث الذكر، فلو اجتمعت
أخت شقيقة وعشرة من الاخوة للأب، فإن نصيبها
يساوى نصيب الذكور العشرة.

(وكذلك البنت مع الأخوة الأشقاء أو مع الأخوة للأب أو
الأعمام فإنها تراث نصف التركة فرضا إذا انفردت، وتراث
الثلاثين من مجموع التركة فرضا إن تعددت، ويقسم النصف
أو الثلث الباقي بين سائر الذكور لو كانوا خمسين)^{٤٥}.

وقد ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة فى الأهلية المالية ولم
يجعل لأحد عليها ولاية، سواء كان أبا أو زوجا، فللمرأة حق
التصرف بالبيع والإقالة والخيار والسلم والصرف والشفعة
والإجارة والرهن والقسمة والإقرار والكفالة والصلح وغيرها
من سائر العقود والالتزامات^{٤٦}.

تنادى المادة ١٣ (ج) بمشاركة المرأة فى الرياضة والترويح
ولكن لم يحدد تفسير الاتفاقية طبيعة هذه النشاط. ومن المعلوم
أن الرياضة أمر ضرورى لصحة البدن وكذلك للترويح عن

^{٤٥} محمد شرحبيل: شبهات حول نصيب الأنثى فى الميراث

^{٤٦} مصطفى السباعي: المرأة بين الفقه والقانون

النفس لكن في الإسلام لا بد أن تكون في إطار نسائي مغلق وأن تكون الرياضة مناسبة للمرأة وكذلك الترويح لا بد أن يخلو من كل ما يتعارض مع مبادئ الإسلام.

وينهى الإسلام معتنقيه عن الاختلاط العابث، ويأمر المرأة المسلمة بالالتزام بالزى الشرعى عند الخروج ومن مواصفاته ستر جميع البدن بزى فضفاض غير شفاف ولا ضيق. كما يحرص الإسلام على إزالة صورة المرأة التى تحرص على إثارة الغرائز بحركاتها وتبرجها، ويدعو إلى معاملة النساء كبشر يحملن الفضيلة والعقل واحترام الذات.

النساء الريفيات:-

تدعو المادة (١٤) من الاتفاقية الدول الأطراف إلى أن يكفل للمرأة الريفية على قدم المساواة مع الرجل المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها والاستفادة من برامج الضمان الاجتماعى والتدريب وإنشاء التعاونيات والقروض والائتمانات والمشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية، وتوفير

الإسكان وخدمات الكهرباء والماء والنقل وتوفير الخدمات والمعلومات في مجال تنظيم الأسرة.

وقد جاء في تفسير هذه المادة تشجيع النساء على إنشاء تعاونيات وتوفير الرعاية الصحية للريفيات ومرافق تنظيم الأسرة وبرامج للضمان الاجتماعي في حياتهن. كما ينبغي للدول الأطراف أن توفر لنساء الريف فرصة للخروج عن أدوارهن التقليدية واختيار أساليب مختلفة للحياة بتوفير برامج التدريب والقروض والتسويق في المجال الزراعي.

ولما كان الريف أكثر تمسكا بالتقاليد والأعراف، فقد خصصت له مادة خاصة به تقوم على إشراك النساء بصورة مساوية في التخطيط الإنمائي وتنفيذه على كل مستوياته، وتدريب نساء الريف على جميع أنواع التدريب المتاحة لزيادة كفاءتهن التقنية، وتنظيم تعاونيات لهن وإشراكهن في جميع أنشطة المجتمع، ومنحهن القروض والائتمانات والمشروعات الزراعية والتكنولوجية. كما دعت المادة لتوفير المرافق الصحية وخدمات الكهرباء والماء والنقل. لذلك فإن هذه

المادة تتطلب دعماً دولياً من الدول الغنية للدول الأقل نمواً من أجل النهوض بالريف لم تحدد الاتفاقية ولا تفسرها طبيعة الأنشطة المجتمعية التي تنادي بإشراك المرأة فيها جميعاً.

كما يلاحظ تركيز هذه المادة على شغل المرأة الريفية بالعمل المأجور خارج البيت وغلبته على الأمومة ومسؤولياتها، والتي وصفها التفسير بالأدوار التقليدية التي يدعو لإخراج النساء منها بمنحهن القروض والائتمان الزراعي والمشروعات الزراعية. أما فيما يتعلق بالدعوة لتوفير خدمات تنظيم الأسرة، فإن مخاطر موانع الحمل في الريف أكبر منها في الحضر، حيث لا يتوفر الأطباء لإجراء الكشف الذي يسبق الاستخدام ومتابعة حالة المرأة الصحية بعده. والاتفاقية إذ تقنن لذلك فإنها تطلق يد المنظمات الأجنبية للعمل في الريف من أجل تحقيق أهداف سياسات سكانية عالمية بالدول النامية.

الحقوق القانونية للمرأة:-

تمنح المادة (١٥) المرأة أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل وتعاملها على قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل

الإجراءات القضائية، وتنادى بإبطال كافة الصكوك التي تحدد من أهلية المرأة القانونية، كما يتساوى الرجل والمرأة في قوانين السفر واختيار محل السكن.

وينص البند (٣) من هذه المادة على أن تعتبر الدول الأطراف أى صك يحد من أهلية المرأة القانونية باطلاً ولاغياً" وهذا يتعارض مع الآية القرآنية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة والتي تتناول شهادة المرأة في القضايا المالية، وبالتالي هذا النص غير مقبول للمسلمين لأنه يطالبهم بإلغاء أحكام دينهم وآيات قرآنهم وهو أيضا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على احترام الأديان.

أما البند (٤) من المادة (١٥) الذي يمنح المرأة نفس حق الرجل في التنقل وحرية اختيار محل السكن والإقامة، فقد جاء في تفسير الأمم المتحدة للاتفاقية^{٤٧} بأن القانون الذي يجعل مسكن المرأة الدائم متوقفا على مسكن زوجها يعتبر

^{٤٧} ميثاق الاتفاقية واللجنة، سس مرجع سابق

قانوننا تمييزيا بموجب هذا النص، كما هو حال القانون الذى يقيد حق المرأة بما فى ذلك المتزوجة فى اختيار المكان الذى تعيش فيه.

وبذلك يتعارض هذا البند مع قوامة الرجل* فى الأسرة من حيث منح المرأة الحق فى حرية التنقل والسفر وتحديد مكان الإقامة والسكن بصورة مطلقة، ويؤدى العمل به إلى التراجع داخل الأسر وفصم عرى الزوجية، وإثارة المشكلات داخل الأسرة.

لقد ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات فى الأسرة، فلها ما للرجل من حقوق وعليها ما على الرجل من واجبات، قال تعالى: (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة)^{٤٨} وهذه الدرجة هى القوامة، ولأهمية مؤسسة الأسرة ولتنظيم شؤونها، جعل لها رئيسا مثل أية مؤسسة أخرى ولا يجد الموظفون والعاملون فى

^{٤٨} سورة النساء الآية ٣٤

ذلك انتقاصاً لقيمتهم. وقد اختير الرجل لأنه الأقدر على حماية الأسرة ولأنه مكلف بالإنفاق على الأسرة. فالمرأة صالحة ولكن الرجل أصلح منها، بدليل أنها تقوم بواجب الإنفاق بعد موت الرجل أو في غيابه، وهي رئاسة تقوم على الشورى لأن الشورى هي سياسة عامة للمسلمين (وأمرهم شورى بينهم) وقد أمر الزوجين بالشورى في أمور أولادهما حتى بعد الطلاق. وبالتالي ليست هي رئاسة تحكم ولا استبداد وهي قاصرة على شؤون الأسرة ولا تمتد إلى ما وراء ذلك. فليس للرجل أن يكره المرأة على تغيير دينها (يهودية أو نصرانية) لقوله تعالى: (لا إكراه في الدين) وبذلك فهي رئاسة لا تمتد إلى حرية الرأي ولا حرية التصرف في أموالها الشخصية ولا إلى حرية الدين^{٤٩}. وإذا أساء الرجل استعمال القوامة فمن حق المرأة اللجوء إلى التحكيم أو القضاء.

^{٤٩} القوامة تعني رئاسة الرجل للأسرة وتتعارض مع مواد الوثيقة ٢٠١، ٢٠٥، ١٦، أ، ج، د.

د. فاطمة نصيف مرجع سابق

كذلك لم تكلف المرأة برئاسة الأسرة لأنها تنشغل أحياناً بالحمل ومعاناته، قال تعالى: (حملته أمه وهنا على وهن) أى ضعفا على ضعف وأحيانا تنشغل بطفلها الرضيع فلا تكاد تغادر دارها.

وإن الله تعالى خلق كلا من الجنسين مكملًا للآخر، وجعل العلاقة بينهما تقوم على المودة والرحمة (وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى)° ولا تتحقق المساواة إلا مع التمايز بين الأنوثة والذكورة بما يحقق السكن والسعادة للإنسان.

الزواج:-

تدعو المادة (١٦) إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج بحيث يكون لهما نفس الحقوق في عقد الزواج وفي أثناء الزواج وعند فسخه وحق اختيار الزوج برضاها، ونفس الحقوق في الولاية والقوامة والوصاية على الأولاد، ونفس

° سورة النجم الآية ٤٥

الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة وحياسة الممتلكات والتصرف فيها، والحق في تحديد نسلها أو التباعد بين ولادتها، كما تطالب المادة الدول الأطراف بتحديد حد أدنى لسن الزواج.

معلوم أن الرجل والمرأة سيان في الإنسانية والجزاء وفي حق التعليم والأهلية المالية والقانونية والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (أما في مؤسسة الأسرة فيأتي التفريق بينهما للفوارق الطبيعية. فقد خلق الله الخلائق من ذكر وأنثى ولم يجعلها جنسا واحدا)^{٥١}.

وللأسرة في الإسلام مكانة رفيعة توجه فيها العاطفة الفطرية بين الجنسين لتحقيق السكينة النفسية في علاقة دائمة توثق بالموودة والرحمة وإنجاب الذرية في مناخ حاني، بينما تستهلك تلك العاطفة وتتبدد إذا اقتصرت على العلاقات العابرة^{٥٢}. وضمن الإسلام للرجل والمرأة الحق في الزواج. كما وضعت الشريعة الإسلامية للأسرة نظاما وقوانين تشمل

^{٥١} رباب أبو قصيصة: ورقة قدمت في ندوة عن المرأة والعولة

^{٥٢} د. محمد فتحي عثمان: حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

وضعت الشريعة الإسلامية للأسرة نظاما وقوانين تشمل عقد الزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما في أثناء الزواج، وشملت ما بعد الزواج من طلاق ووفاة وحضانة للأطفال.

إن عقد الزواج في الإسلام عقد رضائي يقوم على الإيجاب بالقبول والعطاء المتبادل بين الزوجين، ويتم بحضور ولي وشاهدين. والمندوب أن يعلم به المحيطون بالزوجين من أقارب وأصدقاء وجيران. وشروط عقد الزواج هي أحق الشروط في الوفاء بها.

ومن حقوق المرأة في عقد الزواج، المهر وهو رمز للمحبة والرغبة في الاقتران بالفتاة ودليل على قدرة الرجل على الإنفاق. ولا حد لأقله أو أكثره لكن الإسلام لا يشجع على المغالاة في المهر حتى لا يصبح عقبة أمام من يريد الزواج من الشباب.

ولا يصح عقد الزواج إلا برضا الزوجة الحر الكامل وهو شرط أساسي لصحة الزواج، وفي ذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الأيم حتى

تستأمر)، ولكن هذا لا يمنع اعتبار رأى وليها لدرايته بالحياة وحرصه على مصلحتها ولكنه منع إكراه المرأة على الزواج من شخص بعينه.

وقد نص البند (ب) من المادة (١٦) على حرية المرأة في اختيار الزوج وهذا يوافق الشريعة الإسلامية. أما في أثناء الحياة الزوجية فتقوم الحقوق على:-

١. المساواة: (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف)، أى أن كل حق وواجب للمرأة يقابله حق وواجب للرجل، وكلما طالبها بأمر تذكر أنه يجب عليه مثله، عدا أمر واحد وهو القوامة. وتقسم الواجبات حسب طبيعة كل منهما.

٢. القوامة: معناها القيام بشؤون الأسرة ورئاستها وحماية أفرادها وذلك لأن الرجل مكلف بالإنفاق على الأسرة وتوفير حاجاتها من مسكن وملبس وطعام.. الخ.

٣. التشاور فى شؤون الأسرة ويستمر التشاور حتى بعد الطلاق فى شؤون الأولاد.

٤. التعامل بالمعروف وحسن المعاشرة لقوله تعالى:
(واثمروا بينكم بمعروف، وعاشروهن بالمعروف).
٥. على المرأة حضانة الطفل في سنواته الأولى والإشراف
على إدارة البيت والخدم وطاعة زوجها في المعروف.
٦. على الزوجين التعاون في تربية الأولاد لقوله صلى الله
عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).
٧. على الرجل معاونة زوجته في أعمال البيت، وقد كان
النبي صلى الله عليه وسلم يعاون زوجاته.

الطلاق:.

- ليس بالشئ المطلوب حتى توسع دائرته، لكنه أمر
مشروع يجب تقييده إذ أنه أبغض الحلال إلى الله. وإذا كان
الإسلام لا يساوى بين الزوجين في حق الطلاق بالإرادة
المتفردة، لكنه أعطى المرأة حق الطلاق بالطرق الآتية:-
- ١ - حق طلب الطلاق بواسطة القاضى إذا تضررت من
الزوج.

٢- إذا اشترطت حق الطلاق في عقد الزواج ووافق عليه الزوج.

٣- يمكنها فراق الزوج فيما يعرف بالخلع إذا كرهته، ويشترط في هذه الحالة أن ترد له ما قدمه لها من مهر وهدايا الزواج.

ونسبة لما يترتب على الطلاق من آثار نفسية سيئة على الأبناء، فقد حث الإسلام على التريث والعمل على حل المشاكل بينهما، فإذا فشلا لجأ إلى تحكيم حكيمين من أقارب الزوج والزوجة للإصلاح بينهما. فإذا استحالَت الحياة ووقع الطلاق فيترتب عليه ما يلي:-

١- **العدة:** فترة ثلاثة أشهر تبقى المرأة في بيت الزوجية وينفق عليها زوجها.

٢- يكفل للرجل والمرأة حق العودة لبعضهما حسب ما ورد في الآية الكريمة: (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان^{٥٢}).

^{٥٢} الآية ٢٢٩ سورة البقرة.

- ٣- التشاور مع مطلقها في شؤون أولادهما (فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما)^{٥٤}
- ٤- ينفق الرجل على مطلقته إذا كانت مرضعا لمدة عامين.
- ٥- الرجل مسؤول من الإنفاق على أولاده حتى يكبروا.
- ٦- إذا طلق الرجل زوجته يشترط عدم أخذ شيء مما أعطاه المرأة من مهر وهدايا.
- ٧- حضانة الأطفال حتى سن السابعة حق للأم ما لم تتزوج، وبعد ذلك يعطى الطفل الخيار بين أبيه وأمه.
- بالنسبة للبند (ز) فإن المرأة تحتفظ باسمها بعد الزواج ولها حق التملك وحرية التصرف في أموالها قبل الزواج وبعده وإجراء جميع المعاملات المالية أما الأبناء فإنهم يسمون باسم أبيهم وله حق القوامة على أطفاله وبذلك فإن البنود (أ) و (ج) و (د) و (و) و (ز) من المادة (١٦) تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- تحتفظ المرأة المسلمة باسمها بعد الزواج.

^{٥٤} الآية ٢٣٢ سورة البقرة

أما بالنسبة للبند (٢) الخاص بزواج الطفل، يمكن القول أن زواج الفتيات قبل البلوغ في عصرنا الحالى لا يساعد على تحقيق السكينة والمودة.

وفيما يختص بتحديد حد أدنى لسن الزواج، فقد جاء في تفسير الاتفاقية المادة (١٦) ما يلى:-

(وتمشيا مع حرية المرأة فى اختيار الوقت الذى تتزوج فيه ومن تتزوجه ينبغي أن يحدد القانون سنا أدنى للزواج). وعبرة (تحديد سنا أدنى للزواج) تتناقض مع أول العبارة الذى ينص على حرية المرأة فى اختيار الوقت الذى تتزوج فيه. والغريب أن وثيقة مؤتمر المرأة العالمى الرابع ببيكين تنظر لحمل المراهقات غير المشروع كأمر واقع عمدت إلى تفاديته عن طريق توفير موانع الحمل والتعريف بها وتعليم كيفية استخدامها فى مناهج المدارس، وتقنين الإجهاض. أما الزواج المبكر فقد اعترضت عليه كل من وثيقتى بكيين وهذه الاتفاقية، وأرى أن فى الزواج المبكر استقرار نفسى يساعد على مواصلة الدراسة ويجنب الشباب الوقوع فى العلاقات المحرمة.

أما البند (هـ) الخاص بتحديد النسل وتنظيمه فستجرى مناقشته ضمن مواد تنظيم الأسرة.

وأخيرا دعا الإسلام الآباء والأمهات إلى عدم التمييز والفرقة بين الأبناء والبنات، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كانت له أنثى فلم يئدها، ولم يهنها، ولم يؤثر ولده عليها - أى لم يميز أولاده الذكور عليها - أدخله الله الجنة)°.°.

تنظيم الأسرة فى الاتفاقية:.

جاء تنظيم الأسرة فى أربع من مواد الاتفاقية مما يدل على محورية هذه القضية فى أذهان واضعيها إذ تنادى المادة (١٠) الخاصة بالتعليم فى البند (ح) بإدخال معلومات تنظيم النسل فى مناهج التعليم. كذلك تنادى المادة (١٢) فى البند (أ) الخاصة بالصحة بضرورة توفير خدمات تنظيم الأسرة ضمن الخدمات الصحية. وجاء فى تفسير هذه المادة ما يلى^{٥٦}: -

°° حدث شريف رواه مسلم

°٥ د. محمد فتحي عثمان حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

(تعتبر قدرة المرأة على التحكم في خصوبتها أمرا أساسيا لتمتعها بكامل مجموعة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة رغم أنه لم يعترف به عالميا بعد. ويجب أن يعطى كل من الرجل والمرأة الحق في تنظيم أسرتيهما، ويتعين بذلك على الدول الأطراف أن توفر لهما المعلومات والتوعية بأساليب تنظيم الأسرة المناسبة والمعتمدة طبيا. وتكون للقوانين المتصلة بتقييد حصول المرأة على خدمات تنظيم الأسرة أو استخدامها لها (على سبيل المثال اشتراط الحصول على إذن سابق من الزوج أو القريب كشرط أساسى لتقديم الخدمات أو المعلومات) منافية لهذه المادة ويجب بالتالى تعديلها. وعلى الدول الأطراف أن تتأكد أن العاملين في مجال الطب وكذلك المجتمع على علم بأن مثل هذا الإذن غير مطلوب، وبأن مثل هذه الممارسة منافية لحقوق المرأة).

وحول هذه المادة يمكن ملاحظة أن هذه المادة جعلت تقديم موانع الحمل فى الريف والحضر، والترويج لها فى الريف فى مناهج المدارس أمرا قانونيا وملزما للدول الأطراف

في الاتفاقية. وبذلك فهي تقنن حق المنظمات الأجنبية العاملة في هذا المجال في توزيع موانع الحمل في الأرياف حيث ينتشر الجهل وتقل الكوادر الطبية. كما أن إدخال المعلومات الخاصة بمنع الحمل ضمن مناهج التعليم سيشجع المراهقات على تناولها دون خوف من عواقب الحمل غير المشروع. وقد لعبت هذه الموانع دورا كبيرا في انتشار الإباحية في الغرب. ومن ناحية أخرى، فإن عدم اشتراط موافقة الزوج أو القريب الذي جاء في تفسير الاتفاقية صفحة (٣٩) يشجع غير المتزوجات أيضا على تناولها. وتجعل الاتفاقية تحديد النسل أمرا مشروعاً في حين أنه محرم شرعاً بالنسبة للمسلمين.

والفتوى الشرعية في هذه القضية تنص على أن تنظيم النسل، أى التباعد بين الولادات يجوز إذا كان بوسيلة غير ضارة بالصحة، وهو قرار أسرى ليس للدولة أن تتدخل فتفرضه أو تروج له لأن الترويج له غير جائز شرعاً، وهو يتناقض مع دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم للمسلمين (تناكحوا تكاثروا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة).

أما تحديد النسل بعدد معين فغير جائز شرعا، وننوه إلى أن الريف لا يتوفر فيه الأطباء الذين يجرون الكشف على النساء قبل وبعد استخدام موانع الحمل مما يشكل خطرا كبيرا على صحتهن. ولذا فالرضاعة الطبيعية هي الأمثل في هذه الحالة لما فيها من فوائد للأم والرضيع معا. لذلك فإن ورود تنظيم النسل وتحديده والدعوة للترويج له في الريف والحضر وفي مناهج المدارس يؤكد أن قضية السكان هي الهدف غير المعلن لواضعي الاتفاقية.

آلية تنفيذ الاتفاقية:.

فصلت المادة (١٧) طريق تكوين اللجنة الخاصة بمراقبة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية وتتكون من ٢٣ عضوا يجرى انتخابهم من بين الدول الأطراف ويرمز للجنة بـ (CEDAW)، ويكون أعضاء اللجنة ممن يؤمنون بمبادئ الاتفاقية ويعملون على تنفيذها بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدولهم.

آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية:.

نصت المادة (١٨) على أن تتعهد الدول الأطراف برفع تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية في غضون سنة واحدة من التوقيع على الاتفاقية، وتقرير آخر كل أربع سنوات أو كلما طلبت اللجنة (CEDAW) ذلك. يحتوي التقرير على وصف مفصل لهيكل البلد القانوني والسياسي ووضع المرأة في الدولة وفي المنظمات الطوعية، وما اتخذ من إجراءات للامتثال لكل مادة على حده، وترفع التقارير من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بالبلد المعنى.

المادة (١٩) من الاتفاقية تتعلق باللوائح الداخلية لتنظيم أعمال لجنة (CEDAW)، بينما تختص المادة (٢٠) باجتماعات هذه اللجنة. وبمقتضى المادة (٢١) ترفع اللجنة تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة في

تقريرها. ثم يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة بغرض إعلامها.

وتجوز المادة (٢٢) للجنة أن تدعو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة للمشاركة في اجتماعات اللجنة فيما يقع في نطاق أنشطتها من أحكام هذه الاتفاقية. كما تجوز للجنة أن تطلب من هذه الوكالات تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في هذه المجالات.

وتنص المادة (٢٣) على أن:

(لا تمس أحكام هذه الاتفاقية أى أحكام تكون أكثر تيسيرا لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تكون قد وردت في تشريعات الدولة الطرف في الاتفاقية. أو في أحكام أو اتفاقية أو معاهدة دولية نافذة).

وعمقتضى المادة (٢٤) تتعهد الدول الأطراف باتخاذ كل ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطنى تستهدف الأعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

وقد بينت المادة (٢٥) أن يكون باب التوقيع على الاتفاقية مفتوحا لجميع الدول، وبمقتضاها تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وينفذ الانضمام بإيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام.

وبمقتضى المادة (٢٦) يجوز لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تطلب إعادة النظر في هذه الاتفاقية عن طريق إشعار كتابي يوجه للأمين العام للأمم المتحدة. ثم تقرر الجمعية العامة ما يتخذ من خطوات إن لزمّت فيما يتعلق بهذا الطلب. أما بداية إنفاذ الاتفاقية فقد حددته المادة (٢٧) في اليوم الثلاثين بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام. وبالنسبة لكل دولة تصدق على الاتفاقية أو تنظم بعد إيداع وثيقة الانضمام العشرين يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ إيداع الدولة وثيقة تصديقها أو انضمامها.

اختصت المادة (٢٨) بالتحفظات وبموجبها يتلقى الأمين العام نص التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام ويقوم بتعميمها على جميع الدول. ولا يجوز إبداء أى تحفظ يكون منافيا لموضوع الاتفاقية أو غرضها وللتحفظات علي المعاهدات الدولية شروط وقوانين جاءت في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (١) والتي أعدت بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٩م ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٨٠م.

المادة (١٩) وضع التحفظات:-

للدولة لدي توقيع معاهدة ما أو التصديق عليها أو الانضمام أن تضع تحفظا ما لم:

- (أ) ما لم تحضر المعاهدة هذا التحفظ.
- (ب) تنص المعاهدة علي أنه لا يجوز أن توضع إلا تحفظات محددة ليس من بينها موضوع البحث.
- (ج) يكون التحفظ في حالة الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) منافيا لموضوع المعاهدة وهدفها.

المادة (٢٠) قبول التحفظات:

- ١- التحفظ الذي تأذن به معاهدة ما صراحة لا يتطلب أي قبول لاحق من الدول المتعاقدة الأخرى ما لم تنص المعاهدة علي ذلك.
- ٢- حين يتبين من كون الدول المتفاوضة محدودة العدد ومن موضوع المعاهدة وهدفها أن تطبيق المعاهدة بكليتها بين جميع الأطراف شرط أساسي لموافقة كل منها علي الالتزام بالمعاهدة يتطلب التحفظ قبول جميع الأطراف.
- ٣- حين تكون المعاهدة وثيقة منشأة من منظمة دولية يتطلب التحفظ ما لم تنص المعاهدة علي خلاف ذلك، قبول الهيئة المختصة في تلك المنظمة.
- ٤- في غير الحالات التي تتناولها الفقرات السابقة، وما لم تنص المعاهدة علي خلاف ذلك، فإن:
(أ) قبول التحفظ من دولة متعاقدة أخرى يجعل من الدولة المتحفظة طرفاً في المعاهدة بالنسبة إلى تلك الدولة الأخرى،

إذا كانت المعاهدة نافذة علي هاتين الدولتين أو متى بدأ
نفاذها علي هاتين الدولتين.

(ب) اعتراض دولة متعاقدة أخرى علي تحفظ ما لا يمنع بدء
نفاذ المعاهدة بين الدولة المعترضة والدولة المتحفظـة إلا إذا
عبرت الدولة المعترضة بصورة قاطعة علي نقيض هذا
القصد.

(ج) أي عمل يعبر عن موافقة دولة ما علي الالتزام بالمعاهدة
ويتضمن تحفظا يسري مفعوله فور قبول التحفظ من
واحدة علي الأقل من الدول المتعاقدة الأخرى.

٤ - في تطبيق الفقرتين ٢ و ٤ وما لم تنص المعاهدة علي
خلاف ذلك يعتبر التحفظ مقبولا من دولة ما اذا لم تكن قد
أثارت أي اعتراض عليه قبل انقضاء فترة اثني عشرة شهرا
علي إشعارها به أو في تاريخ تعبيرها عن موافقتها علي الالتزام
بالمعاهدة وإذا وقعت في تاريخ لاحق.

٥ - المادة (٢١) الآثار القانونية للتحفظات والاعتراضات
علي التحفظات:

- أي تحفظ يثبت إزاء طرف آخر وفقا للمواد (١٩ و ٢٠ و ٢٣).
- يغير بالنسبة إلى الدولة المتحفظة في علاقاتها مع هذا الطرف الآخر في علاقته مع الدولة المتحفظة.
- لا يغير التحفظ من أحكام المعاهدة بالنسبة إلى الأطراف الأخرى في المعاهدة في علاقاتها فيما بينها.
- إذا لم تعارض دولة معترضة علي تحفظ ما بدء نفاذ المعاهدة فيما بينها وبين الدولة المتحفظة، لا تنطبق الأحكام التي يتناولها التحفظ فيما بين الدولتين بالقدر الذي ينص عليه التحفظ.

المادة (٢٢) سحب التحفظات:.

المادة (٢٩) خاصة بكيفية حل النزاع بين دولتين أطراف في الاتفاقية حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها فإذا لم يسو بطريق المفاوضات فإنه يعرض للتحكيم الدولي بناء على طلب أحد الأطراف، فإن لم يتوصلا لاتفاق خلال ستة أشهر، جاز لأي طرف إحالة النزاع لمحكمة العدل الدولية.

- وأخيرا تنص المادة (٣٠) على حجية نصوص هذه الاتفاقية
- باللغات الست المعتمدة لدى الأمم المتحدة. وهذه هي آخر مواد الاتفاقية.

الفصل الثالث

الأهداف غير المعلنة للاتفاقية

خلفية تعريفية:

بدأت قضية السكان تأخذ حيزاً من الاهتمام في الغرب منذ أن نبه علماء الإحصاء السكاني إلى خطورة تدني النمو السكاني في الغرب على التنمية المستقبلية والدفاع بسبب زيادة عدد المسنين ونقص أعداد الشباب المنتجين الذين يحافظون على التقدم التقني والعسكري للدول الغربية، وأن هذا التدني تقابله زيادة مطردة في النمو السكاني في الدول النامية. حيث توقع علماء الإحصاء السكاني أن تكون الزيادة أكثر من ٩٠% من الزيادة السكانية في الغرب. ويوجد بالدول النامية حالياً ٧٩% من سكان العالم^٥ ويتوقع أن يكون في هذه الزيادة حوافز لتنمية هذه البلدان التي ظلت لعهود ماضية سوقاً لمنتجات الغرب الصناعية ومورداً للمواد الخام. ويتوقع إذا

استمر الأمر على ما هو عليه أن يشكل ذلك تهديدا لقيادة الغرب للعالم ومكانته العسكرية والاقتصادية التي يتبوأها حاليا خصوصا وأن نصف سكان الدول النامية تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما في حين أن أكثر سكان الغرب من المسنين.

السياسات والخطط:.

بدأت بتحفيز نساء الغرب وحثهن على الإنجاب عن طريق تقديم الإعانات المادية لهن، وإجازات الوضع.. الخ ولكن هذه السياسة لم تؤتي أكلها لأسباب متعددة منها التفكك الأسري والاجتماعي والعزوف عن الزواج أو تأخره وازدياد معدل الطلاق في الغرب.

أما الجانب الآخر من الاستراتيجية السكانية العالمية فيتمثل في العمل على تقليل سكان الدول النامية، وهو ما جاء في نشرة صادرة عن إدارة المعلومات بالأمم المتحدة حيث ورد^{٥٧} :-

^{٥٧} كتاب الاتفاقية واللجنة مرجع سابق ص ٣٩

" إن أولى الخطوات الضرورية لضبط الزيادة السكانية في العالم تكمن في التقليل الطوعي لعدد الولادات بتوفير موانع الحمل لمائة وعشرين مليون امرأة حددتهم الأمم المتحدة ". وهو ما يسمى باستراتيجية المدى القريب.

أما استراتيجية المدى البعيد فتتمثل فيما جاء في دراسة أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA لمناقشتها في اجتماع خبراء تنظيم الأسرة الذي عقد في بانقلور بالهند عام ١٩٩٢م، ونشر موجزها في مجلة المرأة عام ألفين الصادرة عن قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة^{٥٨} تناول فيها الصندوق قضية المرأة وتوظيفها في أعمال مأجورة خارج بيتها، وتحقيق استقلالها الاقتصادي عن الرجل ومساواتها به من أجل تقليل الزيادة السكانية. وذكر أن السبب في ذلك يكمن في أن عدم حصول المرأة على الموارد المالية دائماً ما يجعلها في حاجة مادية للزواج لتأمين المعيشة في الحاضر وإنجاب الأولاد الذكور

⁵⁸ Women 2000 Vol 1 1994.

لتأمين المستقبل، ثم يحوجها ضغط الأعباء المتزايدة لولادة البنات لمعاونتها في المنزل).

أما الورقة التي أعدها قسم النهوض بالمرأة لتناقش في نفس الاجتماع فتقول: (بأن برامج تنظيم الأسرة الحالية لا تؤدي دوراً فاعلاً في تقليل النمو السكاني، وأنه إذا أراد القائمون على هذه البرامج تقليل هذا النمو السكاني على المدى البعيد، فعليهم التركيز على تغيير دور المرأة الحالي في الأسرة والمجتمع وعليهم الحرص على تعليمها وتوظيفها في أعمال مأجورة. وإن الإرادة السياسية لرفع مكانة المرأة هي العامل الهام في تقليل الخصوبة على المدى البعيد.

وتعمل برامج تنظيم الأسرة الحالية في الفراغ من قضية النوع (Gender) متجاهلة العوامل الكامنة التي تجعل النساء ينجبن عدداً من الأطفال. وهي بتركيزها على تنظيم الأسرة تسعى للعلاج بدلاً من الوقاية).

وجاء في وثيقة مؤتمر السكان الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤م بأنه: (لابد من إدماج قضية المرأة في التنمية

الاقتصادية فإن ذلك سيعجل بإحداث التنمية ويخفض حدة الفقر ويحقق الأهداف السكانية).

وجاء في كتاب نساء العالم عام ١٩٩٥م الذى أصدرته الأمم المتحدة ما يلى: "أسهم تعليم المرأة وتوظيفها واستخدامها لموانع الحمل بالإضافة إلى تأخر الزواج إلى تدنى الخصوبة على نطاق العالم^{٥٣}.

وجاء في نفس الكتاب: " يتعارض العمل مع الأمومة، ومن النتائج الواضحة فى كل الدراسات أن العمل خارج البيت دائماً ما يتعارض مع الأسرة الكبيرة ويشجع على تخفيض الخصوبة ".

وورد فى صفحة (١٩) من نفس الكتاب أن: " تقليل الخصوبة هو أحد نتائج المساواة بين الجنسين، فالنساء العاملات خارج البيت أكثر تحكماً فى خصوبتهن لأن الرجال لا يساهمون معهن فى العمل المتربى ورعاية الطفل وبسبب تدنى الخدمات الاجتماعية تقضى المرأة فى سن الخصوبة من ١٥ -

٤٩ عاما ٩ سنوات إلى ٢١ عاما على الأقل في رعاية طفل يقل عن خمسة أعوام، وترتفع هذه النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء حيث متوسط ما تنجبه المرأة ستة أطفال".

يتضح من المقتطفات السابقة أن المساواة التي تنادي بها جميع مؤتمرات المرأة تهدف إلى تقليل الإنجاب المتكرر بشغل المرأة بالأعمال المدفوعة الأجر خارج بيتها حتى تضطر إلى التقليل من نسلها لمواجهة أعباء العمل ورعاية الصغار والبيت معا. وبذلك يعالجون ما أسموه بالاختلال في ميزان السكان العالمي الذي تناولته الكثير من إصدارات الأمم المتحدة واجتماعات خبرائها بالإضافة إلى وسائل الإعلام الغربية، وهو أحد الأسباب التي دفعتهم لتحقيق دور الزوجة والأم ووصفها بالأدوار النمطية والتقليدية للمرأة.

نختم بالقول أن عنصر السكان يشكل قوة للأمم، خاصة الشباب إذ بهم تحمى الأوطان، وبسواعدهم يزداد الإنتاج وبعلمائهم تتحقق التنمية الاقتصادية والصناعية والتقنية. وقد

حققت الصين واحدا من أعلى معدلات التنمية في العالم
بسكان يبلغون المليار نسمة.

وقد جاء في دراسة من مائتي صفحة أعدها هنري
كيسنجر، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق، عام ١٩٧٤م
عرفت بـ (NSSM - 2000) وأزيحت عنها صفة السرية
ونشرت في مجلة (EIR) الأمريكية^٥ ركزت على (١٣) دولة
من بينها ست دول مسلمة هي مصر ونيجريا وبنغلادش
وباكرستان وتركيا وإندونيسيا ووصفتها بأنها دول ذات كثافة
سكانية عالية وللولايات المتحدة فيها مصالح سياسية
واستراتيجية، وأنه لا بد من تنفيذ سياسات لخفض سكانها
حتى لا تصبح أكثر قوة مما هي عليه الآن). وهذا الرأي
يناقض ما يقال دائما بأن التنمية لن تتحقق إلا بتقليل السكان.

ونقول بأن المشكلة لا تكمن في أعداد المواليد، بل في
العجز عن توفير أسباب المعيشة لهم.

الخاتمة:

تعانى المرأة من عدة أشكال من الظلم على نطاق العالم، وتختلف هذه الأشكال من منطقة لأخرى، وعلى رأسها العنف ضد المرأة، والذي عقدت له الأمم المتحدة ملتقى خاصا بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٩م، واستمعت فيه إلى قصص مروعة عن الاغتصاب والضرب والقتل، والذي وصفته منظمة الملتقى السيدة نولين ميزار، مديرة صندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة بأنه " من اكثر الجرائم التي يفلت مرتكبوها من العقاب "، وهناك نوع آخر من العنف تناوله تفسير الاتفاقية بأنه " أكثر أنواع العنف انتشارا ألا وهو ما يعرف بالابتزاز الجنسي في مواقع العمل".

كما أن الاتفاقية تناولت في المادة (٦) نوعا آخرًا من الظلم الواقع على المرأة ألا وهو الاتجار بها واستغلالها في الدعارة. وهناك من لا يزال يمارس وأد الأنثى أو إجهاضها في القرن العشرين.

جاء في مقدمة كتاب (الاتفاقية واللجنة) الصادر من لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والخاص بتفسير هذه الاتفاقية بأن المرأة لا تزال تتقاضى راتبا أقل من راتب الرجل على نفس العمل حتى أنه يبلغ أحيانا ٣٠% أو ٤٠% من راتب الرجل.

وتعاني المرأة في مناطق أخرى من ثقل التقاليد البالية التي لا تمت للدين بصلة والتي كثيرا ما تكبل المرأة وتحرمها من العلم والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فإذا ما نظرنا إلى الحلول التي طرحتها الاتفاقية لتحسين وضع المرأة عالميا وإزالة الظلم الواقع عليها، فإننا نجد أنها قد طرحت المساواة المطلقة التي تشمل جميع مناحي الحياة كحل أوحده وأساسى، مساواة تقوم على رفض حقيقة أن لكل من الرجل والمرأة خصائصه. وتطالب الاتفاقية بولوج المرأة جميع أنواع العمل دون استثناء والانخراط في كافة أنواع التدريب التي يقوم به الرجل، وقد نصت الاتفاقية ضمن ما نصت

عليه، على تدريب النساء تدريبا مهنيا وحرفيا متقدما ومتكررا
في مادتي التعليم (١٠) والعمل (١١).

فإذا ما رجعنا إلى علم الطب لنرى ما إذا كانت توجد أى
اختلافات بيولوجية بين الرجل والمرأة، نجد الإجابة فى بحث
بعنوان (الاختلاف البيولوجى بين الرجل والمرأة)° تناول
فيه كاتبه الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة ومن ضمن
ما ذكر وجود اختلافات فى عمل الجهاز التنفسى، (فتنفس
المرأة صدرى وتنفس الرجل صدرى وبطنى، وقد يعلل ذلك
بالحاجة لاستغلال التحويى البطنى لكبر الرحم أثناء نمو
الجنين). كما تناول أيضا اختلاف عمل هرمونى الذكورة
والأنوثة، فهرمون الأنوثة (ألا ستروجين) يجعل جسم المرأة
ناعم اللمس، وهرمون الذكورة (نيوتسترون) ذو الأثر
الأكبر على البروتينات يؤدى إلى كبر حجم العضلات
وزيادتها، كما أن عظام الرجل أضخم وأثقل - ويرى
البروفيسور بأن هذه الاختلافات البيولوجية تساعد على أداء

الوظيفة المنوطة بكل منهما، فكما لا يستطيع الرجل مكابدة معاناة الحمل، لا تستطيع المرأة أداء الوظائف التي تتطلب قوة في العظام والعضلات واستهلاك أكبر للطاقة، ولهذا كان التمييز في الخلق والوظيفة).

ملاحظات عامة على الاتفاقية:.

تتكون الاتفاقية من ثلاثين مادة، منها أربع عشرة مادة إجرائية، وست عشرة مادة متعلقة بإزالة التمييز يلاحظ أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث تعارضها أو موافقتها مع الشريعة الإسلامية

(١) مواد تشتمل على بنود متعارضة تعارضا صريحا مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعددها تسع مواد، ست منها متعارضة مع قوانين الأسرة في الإسلام، وثلاث متعارضة مع قوانين شرعية أخرى.

(٢) مواد يمكن التسليم بها مع إبداء بعض الملاحظات عليها، وعددها ثلاثة.

(٣) مواد تحتوى على بنود تشتمل على تغيير جذرى سيفضى تطبيقها إلى بروز تعقيدات أكبر ونتائج سلبية على المرأة خاصة والمجتمع عامة، وعددها ثمان.

فإذا ما علمنا بأن عدد البنود المتعارضة مع قوانين الأسرة قد بلغ ثمانية عشر بندا متفرقة في ست مواد مختلفة، فإن ذلك يعنى أن المصادقة على هذه الاتفاقية وتنفيذ بنودها سيؤدى تدريجيا إلى تفكيك الأسرة باعتبارها المعقل الأخير الذى تنتقل فيه الثقافات من جيل إلى جيل، والذى لا يزال صامدا أمام الغزو الفكرى والهيمنة الثقافية. وبما أن الأسرة هى الوحدة الأساسية فى البناء الاجتماعى فإن تفكيكها يعنى تفكك المجتمعات ومن ثم الأمم التى ستفقد بذلك كل مقومات بقائها وعناصر قوتها واستمرارها.

المواد المشتملة على تغيير اجتماعى:

تشتمل بنود بعض المواد وعددها ثمانية على تغيير اجتماعى جذرى منها ما يلى:-

١- رفض حقيقة وجود اختلاف أو تمايز بين الرجل والمرأة،
والدعوة إلى إزالة المفاهيم التي تؤمن بوجود هذا التمايز أو
الاختلاف، بل والعمل على إبطال كافة القوانين التي
تتضمن على تمييز بين الجنسين في المجال العام أو مجال الأسرة.
٢- تخيير دور الأم المتفرغة لرعاية أطفالها ووصف هذه الأدوار
بالأدوار النمطية والتقليدية للمرأة التي دعت الاتفاقية
للقضاء عليها في ثلاث من موادها وتناولته تسع مرات في
تفسيرها، ونادت بالعمل على إزالة مفاهيمه من مناهج
التعليم وكما جاء في تفسير الاتفاقية بأنه (من خلال التعليم
يمكن تحدى التقاليد والمعتقدات وتخطيط تراث التمييز
الذي تتوارثه الأجيال).

٣- الدعوة للتعليم المختلط وعدم السماح بوجود فرص أو
مستويات تعليمية خاصة بالذكور فقط، والمناداة بتدريب
المرأة في المجالات الصناعية الشاقة وتوظيفها فيها، وأن
يتساوى الرجل والمرأة في فرص التوظيف بنفس النسبة
متجاهلين دور المرأة في الإنجاب ورعاية الأطفال.

٤- وصف الأمومة بأنها وظيفة اجتماعية، ودعوة الدول لوضع نظام إجازة آباء لرعاية الأطفال، وتعميم دور الحضانة، وذلك لنفى اختصاص الأم بهذا الدور وبأنه أد المهام الفطرية للمرأة، وترك هذه المهمة ليقوم بها المجتمع بدلا عنها.

٥- دعت الاتفاقية ألا توجه المرأة تلقائيا إلى عمل المرأة التقليدى ودعت إلى وضع أنماط ثقافية واجتماعية تجعل المجتمع يقبل بوجود المرأة فى مهن كثيرة مختلفة.

٦- دعت الاتفاقية فى أربع من موادها إلى تعميم استخدام موانع الحمل، وإدخال وسائل استخدامها ومعلوماتها ضمن مناهج التعليم والترويج لها فى الريف والحضر، وأنه بالمصادقة على هذه الاتفاقية يقن عمل منظمات تنظيم الأسرة الأجنبية والدولية ذات الأهداف المتعارضة مع أهداف الدولة وأسبقياتها.

وتبعاً لهذا التغيير فإن على الدولة التى تصادق على الاتفاقية التزامات اجتماعية وقانونية تنشأ بموجب التوقيع عليها وهى كما يلى:

١- تلتزم الدول المصادقة على الاتفاقية بتحقيق المساواة الكاملة في تشريعاتها، وإبطال كافة التشريعات التي تشتمل على تمييز واستبدالها بالقوانين الواردة في الاتفاقية في جميع مجالات الحياة بما في ذلك قوانين الأسرة، وألا تكتفى فقط بإلغاء القوانين، بل عليها بالعمل على القضاء أيضا على الأعراف التمييزية، وأن تضع عقوبات للردع عقابا على التمييز ضد المرأة وأن تنشئ محاكم خاصة لذلك.

٢- أن تلتزم بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة في التعيين للوظائف في جميع المهن دون استثناء، وكذلك في جميع المناصب القيادية السيادية والدستورية والعسكرية وفي تمثيل الدولة في أعمال المنظمات الدولية.

٣- أن تلتزم بإتاحة الفرص للإناث لتلقى جميع أنواع التدريب المهني والحرفي. وأن تزيل جميع المفاهيم النمطية الخاصة بدور المرأة في الأسرة من الكتب المدرسية ومناهج التعليم.

٤- ألا تضع أى قيود على خدمات تنظيم الأسرة وأن تروج لها من خلال مناهج التعليم ووسائل الإعلام، وألا تضع أى شروط للاستخدام.

٥- أن تسن قوانين تلغى قوانينها السابقة فى مجال الأسرة، وأن تعطى الرجل والمرأة نفس الحقوق فى تحديد محل السكن والإقامة وقد نص تفسير الاتفاقية (بأن القانون الذى يجعل مسكن الزوجة متوقفا على مسكن زوجها، يعتبر تمييزيا).

٦- وأن تحدد سنا ادى للزواج.

٧- وأن توفر شبكات من دور رعاية الأطفال وتضع نظام (إجازة آباء) لرعاية الأطفال.

٨- وأن تحيد أثر الدين وتجعل الصكوك الدولية هى البديل.

التقارير:-

٩- على الدولة الطرف أن ترفع تقريراً للأمين العام للأمم المتحدة وللجنة الاتفاقية فى العام الأول، وتقريراً آخر مفصلاً كل أربع سنوات. وتحتوى التقارير على ما يلى:

١- ما اتخذته الدولة من تدابير تشريعية وإدارية للامتثال لأحكام هذه الاتفاقية، مع وصف مفصل لما اتخذ من إجراءات لتنفيذ كل بند على حده.

٢- وصف لهيكل البلد السياسى والقانونى والاجتماعى

٣- معلومات إحصائية عن وضع المرأة فى المجتمع والدولة والمنظمات الطوعية.

وترفع التقارير من الجهات الآتية: -

١- حكومة الدولة الطرف فى الاتفاقية.

٢- المنظمات غير الحكومية بالدولة.

٣- وكالات الأمم المتحدة العاملة فى البلد المعنى.

علما بأنه يجوز للجنة (CEDAW)^{٥٦} توجيه أسئلة إضافية قبل حلول موعد تقديم التقرير التالى، ويجوز لها أن تتلقى الشكاوى الفردية. ويجوز للجنة أن تمارس ضغطا على الدول التى تنتهك الاتفاقية انتهاكا صريحا لكى تغير من سياساتها وقوانينها. كما يجوز للجنة طلب تقارير من وكالات الأمم

المتحدة، والسماح لممثليها بحضور جلسات مناقشة تقارير الدولة.

١٠ - تنص المادة (٢٩) من الاتفاقية على عرض أى خلاف حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف للتفاوض أو التحكيم الدولى وذلك بناء على طلب من إحدى هاتين الدولتين، فإذا لم تتمكن الدول الأطراف من الوصول إلى اتفاق، جاز لأى من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

التحفظات:

تنص المادة (٢٨) على أنه (لا يجوز إبداء أى تحفظ على الاتفاقية يكون منافيا لموضوعها وغرضها) وإن أى تحفظ من هذا النوع يعتبر ساقطا وباطلا.

تقوم لجنة الاتفاقية بالنظر فى تقارير الدول الموقعة لمتابعة ما اتخذته من تدابير للالتزام ببنود هذه

الاتفاقية، ثم تقدم توصياتها للدول، علما بأن قرارات لجنة الاتفاقية ملزمة للدول الأطراف لأن إنشاء اللجنة ومهامها

جزء من الاتفاقية التي توقع عليه الدولة الطرف. ومن أبرز التوصيات التي وردت في العام السابق للدولة باكستان أن تعيد تفسير القرآن بما يتفق وروح هذه الاتفاقية. وقد جاء في نشرة صدرت مؤخرا عن اليونسيف ويونيقام بأن التحفظ على المادة (٢) يعتبر أمرا خطيرا لأنه يناق جوهرا للاتفاقية.

المنظمات الطوعية:.

تعطى الاتفاقية المنظمات الطوعية في الدولة الطرف الحقوق الآتية: -

- ١ - تقديم تقارير عما اتخذ من تدابير لتنفيذ الاتفاقية، وعن هيكل البلد القانوني والسياسي للجنة الاتفاقية.
 - ٢ - حق المنظمات في إيفاد ممثلها لحضور اجتماعات اللجنة لمناقشة تقرير الحكومة.
 - ٣ - اعتراف الأمم المتحدة في مقدمة كتاب التفسير بأن المنظمات الطوعية هي الأقدر على إحداث التغيير.
- فإذا ما علمنا بأن هذه الفرص تتاح فقط للمنظمات الطوعية ذات الصبغة العلمانية والتي تتلقى التمويل اللازم لتنفيذ برامجها التي تقود إلى ذلك التغيير على حساب القيم والأديان المحلية.

التنوع الثقافي:.

يسعى واضعو القوانين عامة إلى تحقيق العدالة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، إلا أنهم لا محالة أسرى طبيعتهم الإنسانية وقصورهم البشرى. فنجد القانون الذى يضعه الذكور يميل لصالح الذكور، والذى تضعه الإناث يميل لصالح الإناث، والذى يضعه أهل مذهب فكرى غربى أو شرقى فإنه ينبع من مفاهيم هذا المذهب ومبادئه. ولن يجد البشر أفضل من خالقهم مشروعا لهم والذى هو أعلم بما يصلحهم قال تعالى: (فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا شريعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم فى ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون^{٥٩})

انتهى بحمد الله

^{٥٩} الآية رقم ٤٨ سورة المائدة

كتاب:

رؤية تأصيلية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

إعداد الأستاذة/ عواطف عبدالمجيد إبراهيم

تصويبات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
25	اسفل الصفحة	رقم الآية 231	رقم الآية 233
31	5	...به بعضكم...	...بما فضل الله بعضهم على بعض...
40	السطر الأخير	الزنا	الزنى
67	السطر الأول	...و الأقربون مما قل منه...	لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا
75	اسفل الصفحة	سورة النساء الآية 32	سورة البقرة الآية 228
83	أسفل الصفحة	الآية 232 سورة البقرة	الآية 233 سورة البقرة
116	10	...لكل جعلنا شرعة...	...لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا...



مركز دراسات المرأة

مؤسسة بحثية نشأت في

نوفمبر ١٩٩٧م كمؤسسة طوعية

غير حكومية لتسهم في بث الوعي بين النساء وتزويدهن
بالمعرفة والمرشد.

استنهاضا للمرأة فكريا لتقوم بواجبها العابد القاصد.
يتميز طرحه ومنهجه بالشمول في تناوله لكافة قضايا المرأة
دون أن ينكفي على تجربة واحدة ويسعى لمخاطبة أهل
الفكر والتمييز جميعا.

يأمل المركز في:

- ◆ نشر وترويج الإنتاج الفكري المعني بأمر النساء.
- ◆ رصد حركة المرأة جميعها وتحذير سلوكها.
- ◆ استدراك الذات الإنسانية وبعث الوعي وترفع الهمم
- ◆ التعاون والتبادل والتواصل مع الحضارات المختلفة.

